الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية العاشرة (2025 – 2027) – السنة الأولى 2025 - الدورة البرلمانية العادية (2024 – 2025) – العدد: 14

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 23 ذو الحجة 1446
الموافق 19 جوان 2025 (مساءً)

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 24 محرّم 1447
الموافق 20 جويلية 2025

فهرس

1 ـ **محضر الجلسة العلنية الحادية والعشرين** ..... **ص** 03

- عرض ومناقشة نص القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2022 والمصادقة عليه.

2 ـ **ملحق** ..... **ص** 32

1) نص القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2022.

2) أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الحادية والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 23 ذو الحجة 1446
الموافق 19 جوان 2025 (مساء)

الرئاسة: السيد عزوز ناصري، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير المالية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الزوال

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

يطيب لي في مستهل هذه الجلسة المسائية، أن أرحب بممثل الحكومة، السيد الفاضل، وزير المالية وبالسيدة الكريمة وزيرة العلاقات مع البرلمان، كما أرحب بالمساعدين المرافقين لهما، وأرحب أيضا بزميلاتي وزملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة، وبالأسرة الإعلامية الكريمة.

يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة عرض ومناقشة نص القانون المصوت عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 16 جوان2025، المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2022 والمصادقة عليه.

واستنادا إلى أحكام المادتين 145 (الفقرة 3) و156 من الدستور، وطبقا لأحكام المادتين 39 و45 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، والمواد 63 و64 و65 و69 و80 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، أدعو السيد وزير المالية، لعرض نص القانون، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة زميلتي وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وأعضاؤها الأفاضل،
السيدات والسادة أعضاء المجلس،
السيدات والسادة إطارات الدولة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أقف أمامكم اليوم لأعرض عليكم نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2022، الذي يثبت بمقتضاه تنفيذ قانون المالية وقانون المالية التكميلي لسنة 2022، إذ يعد أداة للمراقبة وتقييم التوافق بين التوقعات التي نصت عليها قوانين المالية والنتائج المسجلة في ميزانية الدولة للسنة المالية المعنية، وكذلك شروط تنفيذ الإجراءات المخطط لها فيما يتعلق بالأهداف المسطرة.

إن إعداد هذا النص تم وفقا لأحكام الدستور والقانون رقم 18 ـ 15 المتعلق بقوانين المالية، لاسيما المادة 89 منه، وهو المرجع الذي تم على أساسه تنفيذ قوانين المالية لسنة 2022، يرفق نص هذا القانون المتضمن تسوية الميزانية الذي يتضمن نتائج تنفيذ قوانين المالية بالتقرير التقديمي والملاحق، وقبل الانتقال إلى تنفيذ قوانين المالية يبدو لي

من الضروري التطرق إلى أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي والتوقعات وكذا تنفيذ القانون نفسه.

مؤشرات الاقتصاد الكلي:

أولا، على ما أظن هي ستة مؤشرات، في البداية في سنة 2022 تم تسجيل نسبة نمو 3.6 ٪ مقابل 3.8 ٪ محققة في سنة 2021، أي بانخفاض 0.2 ٪ بين السنتين.

المؤشر الثاني: سعر البرميل المرتبط بالجباية البترولية، بحيث حدد قانون المالية السعر المرجعي للبرميل الواحد بـ 60 دولارًا في القانون التكميلي، وفي القانون الأساسي أو الرئيسي كان السعر محددا بـ 45 دولارا للبرميل الواحد، بينما كان في سنة 2021 السعر المرجعي 40 دولارا للبرميل، وما تم تحقيقه هو أنه في سنة 2022 بلغ متوسط سعر البترول الخام في السوق 103.8 دولار أمريكي للبرميل الواحد مقابل السعر المتوسط المسجل في سنة 2021 والذي قدر بـ 72.4 دولارا للبرميل؛ أما في قانون المالية لسنة 2021 فكان السعر المرجعي قد حدد بـ 70 دولارا للبرميل، وبالتالي يلاحظ أنه بين السعر المرجعي ومعدل السعر لسنة 2022 كان، تقريبا، 35 دولارا وهو فرق إيجابي، طبعا.

فيما يخص المؤشر الثالث: سعر الصرف، في سنة 2022 كان معدل سعر الصرف بين الدولار والدينار مقدرا بـ 135.10 دينار للدولار الأمريكي ـ معذرة ـ هذا في سنة 2021، أما في سنة 2022 فقد عرف هذا السعر زيادة قدرت بـ 141.99، أي تقريبا 142 دينارا للدولار الأمريكي الواحد، ومقارنة بتقديرات قانون المالية، فإن السعر المحدد كان 144.8، أي هناك تحسن للدينار مقارنة بالدولار بالنسبة للسعر المتوقع لسنة 2022.

المؤشر الرابع: نسبة التضخم، حيث سُجل في سنة 2022 نسبة 9.3 ٪ من التضخم في السنة، أي بنسبة ارتفاع قدرها 4.2 ٪ بالمقارنة مع سنة 2021.

المؤشر الخامس: الصادرات، بلغت قيمة الصادرات المسجلة سنة 2022، 65.7 مليار دولار أمريكي مقابل 38.6 مليار دولار أمريكي سنة 2021، أي بارتفاع حوالي 27 مليار دولار أمريكي بين السنتين، في حين سجلت زيادة بـ 21.3 مليار دولار أمريكي مقارنة بالمبلغ المتوقع في قانون المالية التكميلي، أي تمت مراجعة التوقعات في قانون المالية التكميلي والفارق كان حوالي 21.3 مليار دولار أمريكي بالنسبة للمبلغ الذي كان متوقعا.

بخصوص صادرات المحروقات، نحن نتكلم عن الصادرات الإجمالية والتي قدرت بـ 65.7، أما الصادرات المتعلقة بالمحروقات فقط، فقد بلغت 59.7 مليار دولار، أي الفارق المقدر بحوالي 6 ملايير يمثل الصادرات خارج المحروقات، بالمقابل في سنة 2021 سجلت صادرات المحروقات 34 مليار دولار، أي بزيادة 25.6 مليار دولار مقارنة بين سنتي 2021 و 2022.

الملاحظ هنا بخصوص سعر المحروقات ونسبة الصادرات، أنها رجعت إلى مستوى سنة 2014، أي بين سنتي 2014 و2022 كانت الصادرات أقل من 65 مليارا، كل سنة، وقد رأينا أنه في سنة 2021 قدرت بحوالي 39 مليار دولار.

فيما يخص الواردات، فقد بلغت قيمتها حوالي 39 مليار دولار، مسجلة زيادة تقارب 1.4 مليار دولار مقارنة بسنة 2021، حيث سجلت 37.5 مليار دولار.

المؤشر السادس: الميزان التجاري الذي له علاقة مباشرة بين الصادرات والواردات، سجل الميزان التجاري فائضا قدر بـ 26.8 مليار دولار في سنة 2022، أي 11.5 ٪ من الناتج الداخلي الخام، مقابل فائض سجل سنة 2021 قدر بحوالي 6 ملايير دولار، تظهر هذه النتيجة نسبة تغطية الواردات من خلال الصادرات بـ 170 ٪ أي أن الصادرات غطت الواردات بنسبة 170 ٪، يعني أن هناك فائضا بـ 70 ٪ بالنسبة لسنة 2022، أما في سنة 2021 فكان الفائض بنسبة 3 ٪ فقط وهذا يعني أن الصادرات تمثل 103 من الواردات، تقريبا نفس الرقم.

أخيرا، فيما يخص احتياطات الصرف، فقد بلغت في نهاية سنة 2022، 61 مليار دولار، مقابل 46.3 التي كانت متوقعة في قانون المالية التكميلي، وما سجل في سنة 2021 قدر بـ 45.3 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 15.7 مليار دولار بين سنتي 2021 و 2022.

بخصوص آخر مؤشر: الدين العمومي، فقد قدر الدين العمومي في نهاية سنة 2022 بـ 15400 مليار دينار، أي ما يمثل 48 ٪ من الناتج الداخلي الخام، ومن ضمن هذا المبلغ المقدر بـ 15400 مليار دينار جزائري يوجد مبلغ 135 مليار دينار، يمثل الدين الخارجي وهو دين قديم يقدر بحوالي 100 مليار دولار، ناتج عن إعادة الجدولة التي كانت في نهاية التسعينيات، في سنة 2021 بلغ الدين حوالي 13900 مليار دينار جزائري وكان يمثل آنذاك نسبة 55 ٪ من الناتج الداخلي الخام، أي بزيادة

بين السنتين بحوالي 2 ٪ على ما أظن.

إذن، كخلاصة، هذه المؤشرات، يمكن القول إنها كلها كانت إيجابية، باستثناء التضخم الذي سجل نسبة 9.3 ٪، وهو أمر طبيعي لأنه من مخلفات أزمة كوفيد، لأن الأسعار بعد أزمة كوفيد، أي في سنتي 2021 و 2022، عرفت ارتفاعا كبيرا، تقريبا، في كل بلدان العالم، ونأخذ على سبيل المثال وسائل النقل فقط، لأن كل البلدان كانت بحاجة إلى أن تدفع باقتصادياتها.

نرجع الآن إلى قانون المالية نفسه، أي ما يتعلق بالميزانية، هناك عدة أرقام، فيما يخص الإيرادات في سنة 2022 في قانون المالية الأساسي قدرت، تقريبا، بـ 5690 مليار دينار جزائري، أما النفقات فقد حددت بـ 9860 مليار دينار جزائري، هذا في القانون الأولي، حيث خصص منها 64 ٪، أي ما يعادل 6300 مليار دينار لميزانية التسيير أو نفقات التسيير، أما المتبقي والمقدر بحوالي 3500 مليار دينار فخصص لميزانية التجهيز.

في قانون المالية التكميلي أجريت بعض التعديلات على هذه الأرقام، حيث حددت الإيرادات بـ 7000 مليار دولار، أي بزيادة تقدر بـ 1320 مليار دولار بالنسبة للإيرادات التي حددها القانون الأساسي الأولي، فيما يتعلق بالنفقات فقد حددت بـ 11600 مليار دينار وهي موزعة على ميزانية التسيير بـ 3700 مليار دينار وعلى ميزانية التجهيز بـ 3900، أي حوالي 4000 مليار دينار، والملاحظ هنا أن هناك ارتفاعا في الإيرادات بحوالي 700 مليار، أما فيما يخص النفقات فقد كانت بزيادة حوالي 1700 مليار دينار.

أما التنفيذ، أي ما تم تحقيقه بعد تنفيذ الميزانية لسنة 2022، أولا، فيما يخص الإيرادات، فقد بلغت 7245، أي بزيادة 245 مليار دينار بالنسبة للإيرادات التي كانت متوقعة في قانون المالية التكميلي، فيما يخص النفقات، طبعا، جاءت الإيرادات الإضافية من خلال الجباية البترولية المسجلة إثر ارتفاع سعر البترول بالنسبة للسعر المرجعي الذي كان 65 مليار دولار للبرميل وقد رأينا في سنة 2022 أن المعدل كان أكثر من 100 دولار للبرميل الواحد، حيث ارتفعت الجباية البترولية، وبلغت حوالي 2000 مليار دولار بالنسبة للجباية التي كانت متوقعة في قانون المالية التكميلي.

أما النفقات، فالمبلغ الإجمالي الذي تم تنفيذه هو، تقريبا، 10500 مليار دولار في سنة 2022، فيما يخص ميزانية التسيير التي تم تنفيذها أو استخدامها هي 7440 مليار دولار، أي لما نقارنها مع ما كان متوقعا نجد أنها كانت حوالي 7700، وفي التنفيذ يوجد فارق بحوالي 245 مليار دولار، لم يتم تنفيذه في ميزانية التسيير، أما فيما يخص ميزانية التجهيز فإن المبلغ المستهلك كان 3050 مليار دينار مقارنة بمبلغ حدد بـ 3600 مليار دينار، تقريبا، أي حوالي 600 مليار دينار، لم يتم استخدامها أو استهلاكها، وبالتالي كانت نسبة الاستهلاك الإجمالية 90.3 ٪.

إذن، هذه أهم الأرقام المتعلقة بتنفيذ الميزانية، سواء من جانب الإيرادات أو من جانب النفقات.

هناك آخر نقطة تتعلق بنتائج التنفيذ، حيث سجلت نتائج ميزانية 2022 رصيدا إيجابيا يعادل 1265 مليار دولار ـ هذا إيجابي ـ كمبالغ متاحة من عمليات الميزانية ككل.

تلكم، أهم نتائج تنفيذ قانون المالية لسنة 2022، أشكركم على كرم الإصغاء، سيدي الرئيس، أنا تحت تصرف أعضاء المجلس للإجابة عن كل سؤال أو لتبيان التوضيحات المطلوبة، شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير على عرضه للنص؛ ومن دون شك، السيد الوزير، الأسئلة ستطرح؛ ومباشرة أحيل الكلمة للسيد سمير زوبيري، عضو لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، ليتلو التقرير الذي أعدته اللجنة في الموضوع، نيابة عن مقرر اللجنة، السيد نور الدين حبيب، الذي هو في مهمة بالخارج، تفضل.

السيد سمير زوبيري (نيابة عن مقرر اللجنة المختصة):

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير الذي أعدّته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2022.

عملاً بمقتضيات المادة 156 من الدستور تُختتم السنة المالية بالتصويت على قانون يتضمن تسوية الميزانية، للسنة

المالية المعنية، من قبل البرلمان، بناء على تقديم الحكومة لعرض عن استعمال الاعتمادات المالية التي أقرها هذا الأخير، حيث تشكل هاته المحطة الهامة من الحياة البرلمانية؛ سانحةً لأعضاء البرلمان لممارسة سلطتهم الرقابية البعدية في مجال تنفيذ قوانين المالية.

وتتم هاته الرقابة، كما جرت عليه الممارسة، بالاستئناس بالتقرير التقييمي لمجلس المحاسبة، والذي بفضله يساهم قضاة الهيئة العليا للرقابة المالية في بلدنا، بدور كبير، في تنوير أعضاء البرلمان، والرأي العام كذلك، بمدى احترام المسيرين العموميين، على اختلاف مستوياتهم، للرخصة المالية الممنوحة لهم بموجب قانون المالية؛ وبالتبعية بمدى مراعاة هؤلاء للنصوص القانونية والتنظيمية، التي تحكم ماليتنا العمومية.

من جهة أخرى، يُساهم تقرير مجلس المحاسبة، بقدر مهم، في اقتراح الحلول الواجب اتباعها بشأن النقائص التي تمت معاينتها خلال العمليات الرقابية.

وبطبيعة الحال، من شأن هاته العملية الرقابية البَعدية تحسين ظروف صرف الأموال العمومية، وإضفاء المزيد من النجاعة على تسيير الشأن المالي، وهذا في ظل المقاربة الجديدة القائمة على النجاعة بموجب ميزانية البرامج والأهداف المعتمدة مؤخرا بموجب القانون العضوي رقم 18 – 15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المُعدّل والمُتمّم.

ويجدر التنبيه بهذا الصدد أن نص هذا القانون قد تمّ إعداده بالاستناد إلى السنة المالية المرجعية (ن– 3)، وهذا في انتظار التطبيق التدريجي لأحكام القانون العضوي رقم 18 – 15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المُعدّل والمُتمّم، بشأن تقليص السنة المالية المرجعية لتسوية الميزانية (ن– 1).

هذا، وقد شرعت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في دراسة نص القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2022، بناءً على إحالة من رئيس مجلس الأمة، السيد عزوز ناصري، رقم 132 /25 – الديوان، مؤرخة في يوم 16 جوان 2025، في الاجتماع الذي عقدته ظهيرة يوم الأربعاء 18 جوان 2025، برئاسة السيد نور الدين تاج، رئيس اللجنة، وحضور السيد مراد لكحل، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلّف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، استهلته بالاستماع إلى عرض شامل وواف حول النص، قدّمه ممثل الحكومة، السيد عبّد الكريم بوالزرد، وزير المالية، بحضور السيدة كوثر كريكو، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

وخلال الدراسة، طرح أعضاء اللجنة جملة من الأسئلة وعبروا عن عدد من الانشغالات والملاحظات حول النص محل الدراسة، نوردها مختصرة على النحو الآتي:

- تسجيل تأخر في دفع المستحقات المالية للمتعاملين الاقتصاديين على المستوى المحلي.
- لماذا لم تتم الرقمنة الشاملة لقطاع وزارة المالية؟
- ما هي مؤشرات تحليل الميزانية التجارية؟
- كيفية الحفاظ على التوازنات الاقتصادية.
- كيف يتم تحديد سعر الصرف؟
- ما هي الاستثمارات البديلة للخروج من الاعتماد على المحروقات؟
- ما هي الخطة التي ترونها مناسبة لإخراج الجزائر من التصنيف ضمن القائمة الرمادية؟
- ما هي حلول عدم تبليغ اعتمادات الدفع (CP) في وقتها؟
- عصرنة مصالح وزارة المالية.
- عدم احترام آجال تنفيذ المشاريع العمومية.
- تكلفة دراسة المشاريع الباهظة وعدم تنفيذها.

وفيما يلي نورد على نحو مختصر ردّ ممثل الحكومة على هذه الأسئلة والانشغالات والملاحظات على النحو الآتي:

فيما يخص الانشغال المتعلق بالتأخر في دفع المستحقات المالية للمتعاملين الاقتصاديين على المستوى المحلي، أوضح ممثل الحكومة أن هذا الأمر يتعلق أساسا بتسيير سيولة الخزينة، حيث تم اتخاذ – مؤخرا – التدابير اللازمة من أجل التكفل بهذا الانشغال.

وفي نفس السياق، أكد أن بعض القواعد التنظيمية التي تحكم تنفيذ الميزانيات المحلية تحتاج إلى التحيين، حتى تتماشى مع المستجدات التي عرفتها بلادنا، كما شاطر الآراء المعبر عنها بخصوص إيجاد صيغة أكثر مرونة تكون بيد الولاة، من أجل التكفل ببعض الانشغالات، عند تنفيذ المشاريع محليا، وهذا طبعا في إطار المقاربة الميزانياتية الجديدة القائمة على البرامج والأهداف.

وبشأن تجسيد تحدي الرقمنة، ولاسيما في قطاع المالية،

أوضح ممثل الحكومة أنه ثمة ديناميكية كبيرة وعمل جبار للإسراع في تجسيد هذا التحدي على أرض الواقع من أجل مراجعة إجراءات العمل بالنسبة لقطاعات: الجمارك، الضرائب وأملاك الدولة والميزانية؛ وبهذا الصدد، شدّد ممثل الحكومة على ضرورة توفير ظروف العمل المناسبة من خلال إنشاء بنى تحتية جديدة أو تهيئة ما هو موجود؛ وأكّد أن الآجال التي قدمتها السلطات العليا للبلاد من أجل تجسيد الرقمنة هي آجال غير قابلة للتفاوض.

أما بخصوص بطء إجراءات إبرام الصفقات العمومية وآثارها على تنفيذ المشاريع العمومية، أوضح ممثل الحكومة أن هاته الإجراءات ستشهد مرونة كبيرة، بعد نشر المرسوم التنفيذي، قيد الدراسة على مستوى الحكومة، والذي يحدّد شروط وكيفيات تطبيق قانون الصفقات العمومية، حيث سيكفل هذا النص التنظيمي إطارا مناسبا لعمل الآمرين بالصرف في هذا المجال؛ ومن جهة أخرى، أشار ممثل الحكومة أنّ تنفيذ مشاريع التجهيز العمومي، على اختلافها، تبقى مرهونة بقدرة استيعاب الاقتصاد الوطني؛ منوها في هذا المضمار بحجم البرامج التنموية التي سطرتها السلطات العمومية من أجل تدارك التأخر المسجل بداية من سنوات الألفينيات.

وفي ذات السياق، أكّد أن مشكل نضج المشاريع شكّل، في كثير من الأحيان، السبب الرئيسي لإعادة تقييم المشاريع ومن ثمة تعطّل إنجازها؛ وهو ما يستدعي تظافر جهود الجميع لتصحيح هاته الحالة.

وعن الانشغال المتعلق بالحفاظ على التوازنات الاقتصادية، أكّد ممثل الحكومة أن العديد من المؤشرات (نسبة التضخم، معدل البطالة، احتياطي الصرف، حجم المديونية ... إلخ.) قد سجلت معدلات إيجابية، وهي محل مناقشة وتحليل مع المؤسسات المالية الدولية، على غرار صندوق النقد الدولي، ومهما يكن من أمر – يضيف ممثل الحكومة – فهي معطيات نسبية.

أما بشأن سعر الصرف، أفاد ممثل الحكومة أنّ هذا المجال يندرج ضمن اختصاصات بنك الجزائر، والذي يعتمد على أدوات خاصة في تحديد هذا السعر؛ وأوضح أنّ المديونية الخارجية هي، في الحقيقة، من مخلفات تسيير الوضعية المالية للبلد في وقت سابق، على غرار تطبيق إجراءات إعادة الجدولة في فترة التسعينيات.

وبخصوص التدابير المتخذة من أجل رفع تحفظات مجموعة العمل المالي (GAFI) على بلدنا، أكّد ممثل الحكومة أنه تمّ اتخاذ التدابير الواجبة من أجل عدم إدراجنا في القائمة الرمادية في التقرير القادم.

وعن الكتلة النقدية المتداولة خارج الإطار البنكي، أكّد أنه يجب العمل على المستوى التوعوي، بشكل كبير، تجاه المواطن من أجل بث ثقافة التعامل بأدوات الدفع غير النقدية في مختلف تعاملاته؛ وفي ذات الصلة، استعرض بعضٍ التجارب السائدة في الخارج، والتي اتخذت طابعا ردعياً لحث التعامل بهاته الأدوات.

في الختام، تُعبّرُ اللجنة عن ارتياحها، وعلى غرار ما تمّت معاينته في السنوات السابقة، لصدق المعطيات المحاسبية التي قدّمتها وزارة المالية، حول تنفيذ الميزانية وكذا عمليات الخزينة للسنة المالية 2022؛ وهو ما أكّده مجلس المحاسبة، في تقريره التقييمي، المرفق بنص القانون.

وكما اعتادت عليه اللجنة في تقاريرها حول نصوص قوانين تسوية الميزانية؛ فإنّها توصي بما يلي:

- ضرورة التكفّل بمعاينات مجلس المحاسبة، وبذل مزيد الجهد لتفادي تكرارها مستقبلا؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ وتجسيد الاستراتيجية الوطنية للرقمنة، على مستوى قطاع المالية، ضمن الآجال المحددة من طرف السلطات العليا في البلاد بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون؛
- العمل على إيجاد الآليات الكفيلة بترشيد التحويلات الاجتماعية واستهداف الفئات المحتاجة والمستحقة، وهذا بعد فتح نقاش هادئ وجاد ومسؤول حول الموضوع؛
- مواصلة الجهود الهادفة إلى توسيع الوعاء الجبائي وتحسين مردودية التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب والغش الجبائيين واحتواء السوق الموازية في إطار الشمول المالي؛
- العمل على تقليص السنة المالية المرجعية لتقديم قانون تسوية الميزانية بسنة واحدة (ن– 1)، وهذا تحقيقا للنجاعة في الرقابة اللاحقة على تنفيذ قانون المالية.

ذلكم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير الذي أعدّته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2022.

شكرًا للجميع على كرم الإصغاء والمتابعة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد زوبيري؛ كان التقرير شاملا وكاملا، بارك الله فيكم، ننتقل الآن إلى المناقشة العامة حول نص القانون المعروض علينا والكلمة لأول المسجلين في قائمة الراغبين في التدخل وهو السيد مبروك دريدي، فليتفضل.

السيد مبروك دريدي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة الفاضلة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

حين تحضر الأرقام تخجل الحروف، ومع ذلك، السيد الوزير الموقر، فيما قدمتوه من تقرير بأرقام مفصلة تقييما لسنة مالية انقضت قبل ثلاث سنوات، نرى أن تسوية الميزانية، ربما، أهم، من حيث الوظيفة، من القانون الأساسي للميزانية، ذلك أنها تقيم وتسجل وترشد وتنبه إلى مايمكن إدراجه في قانون الميزانية القادم هذه السنة، بإذن الله.

السيد الوزير المحترم، في نقاط سريعة، الميزانية في فلسفتها هي إيرادات ونفقات، لذلك تحكمها معادلة الزيادة والترشيد، فسؤالنا لكم: ما الذي تضعونه كاستراتيجية لترشيد النفقات وزيادة الايرادات؟ طبعا، زيادة الإيرادات، السيد الوزير، رهان ومعضلة بالنسبة للاقتصاد والمالية، لذلك نرى أن التمويل الاستثماري بديل يمكن أن يكون فعالا عن التمويل التقليدي أو التمويل الكلاسيكي، خلق الثروة وربما نتجاوز هذه النقطة ـ خلق الثروة ـ إلى ابتكار أو إبداع الثروة، على سبيل المثال ذكرتم، السيد الوزير الفاضل، أن حجم الدين الداخلي بلغ 15000 مليار دينار أو أكثر، بما يساوي 48 ٪، وتقول التوقعات لدى الخبراء أنه سيبلغ 80 ٪ في حدود سنة 2024، الدين الداخلي بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام هل ترونه مؤشرا عن الحركية الاقتصادية إذا ارتفع، أم ترون أن ذلك نقطة سلبية يجب استدراكها؟

مرة أخرى، السيد الوزير، في قضية زيادة الإيرادات، هناك معضلة أنتم تعرفونها والجميع يعرفها وهي معضلة الاقتصاد الموازي والكتلة النقدية خارج الحركة المالية الرسمية، أي خارج مراقبة البنوك وتسييرها، تقول هذه التقديرات إن حوالي 100 مليار، ربما، أو أقل من ذلك بقليل، موجودة في الاقتصاد الموازي، ما هي التدابير التي تتخذونها لاسترجاع هذه الكتلة المالية وضخها في الاقتصاد الوطني؟

مرة أخرى، السيد الوزير، الدفع الإلكتروني، لا أقول الرقمنة، الرقمنة، ربما، مشروع واسع، لكن الدفع الإلكتروني في المالية أصبح أكثر من ضرورة لأنه يعزز المعطيات ويعزز الرصيد والجباية ويتحكم فيهما.

نقطة أخرى، السيد الوزير، التحويلات المالية للجالية الجزائرية من الخارج، لست أدري لماذا لا تدرج في إيرادات الميزانية؟ نحن لدينا سبعة أو ثمانية ملايين جزائري في الخارج، على الأقل، بأوروبا هؤلاء يمكن أن يشكلوا موردا اقتصاديا لتعزيز الخزينة العمومية، إما في شكل تحويلات مباشرة وإما في شكل تحويلات استثمارية، ما هي التدابير التي يجب أن نتخذها لامتصاص هذه الجالية وثروتها واستثمارها؟

كذلك، السيد الوزير، التوجه نحو التمويل الذكي والتركيز على المشاريع الصغيرة وطبعا هذه رؤية وإرادة السيد رئيس الجمهورية، مشكورا، الذي استحدث المؤسسات الناشئة (Les Startups) بما أنها هي الاقتصاد الجزئي (Microéconomie) نحن، سابقا، كنا نتحدث عن أكبر مصنع في إفريقيا وكذا.. الآن الاقتصاد يعتمد على التفاصيل والمشاريع الصغيرة ونضيف ما يسمى بالاقتصاد المعاشي، فلما نقول الاقتصاد المعاشي نقصد به توطين الأسر، خاصة، في البيئة الريفية بما يجعلها تمول نفسها ذاتيا بمشاريع ترافقونها ويمكنكم أن تحصلوا جبايتها.

طبعا، لأننا من سطيف سنشدد على ذكر بعض النقاط في ولايتنا، السيد الوزير، أرجو تسجيلها، نحن لدينا مشروع (C.E.T) مركز الردم التقني في العلمة، أنا الآن كعضو في المجلس أتكلم عنه منذ ثلاث سنوات، هو مسجل ولم يرفع عنه التجميد، لست أدري لماذا؟ وهو كارثة بيئية، كارثة بيئية بكل المعايير! الرجاء، سيدي الوزير، النظر في هذا الأمر، لدينا أيضا في سطيف (Méga-zone) وهي تعاني من الغلاف المالي الذي يؤهلها لأن تنطلق وهي منطقة نشاطات يمكن أن تصبح موردا اقتصاديا للولاية وللوطن ككل.

إزدواجية الطرق، السيد الوزير، في شمال الولاية،

جنوب الولاية أو وسطها، ربما، توجد بها شبكة من الطرق كافية، لكن شمال الولاية، منطقة جبلية، تحتاج إلى ازدواجية الطرق في الكثير من البلديات، أيضا نتدلل عليك قليلا، السيد الوزير، سجل لنا مستشفى جامعيا في سطيف، عندما نقول في سطيف فهو لكل الوطن، نحن بحاجة إلى ذلك.

في الأخير، نشكر عناية السيد رئيس الجمهورية ـ حتى لا نكون أبناء ولايتنا فقط، نحن أبناء جميع الولايات ـ بالمناطق الحدودية والاستثمار ودفع الاقتصاد بها لأنها بالفعل تشكل سياج الوطن.

شكرا للسيد الوزير، شكرا للسيد الرئيس الفاضل، السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مبروك دريدي؛ السيد مبروك لم أرض أن أوقفك، فقد كنت تتكلم عن سطيف لم أستطع إيقافك .. "**تصفيق**".. الكلمة الآن إلى السيد عبد الرحمان قنشوبة، وهو نفس الشعور بالنسبة إلى الجلفة وجميع أرجاء الوطن، إن شاء الله، بارك الله فيك.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله.

سيدي رئيس المجلس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

كوادر الوزارتين، شكرا على جهودكم المتواصلة،

السيدات والسادة، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله.

ونحن بصدد مناقشة قانون تسوية الميزانية، لايسعني إلا الإشادة بأهمية هذا النقاش والخوض في تفاصيله وأرقامه ومعطياته ومؤشراته وأهدافه ونتائجه، لارتباطه بأهمية الاستفاضة في تناول الواقع المعيش والآثار الملموسة التي نعيشها.

سيدي الوزير،

لا يخفى عليكم حجم الإصلاحات الكبرى التي تعكف الدولة عليها في كل القطاعات، ولعل أهمها إصلاح قطاع المالية والإصلاح الميزانياتي، على وجه الخصوص، بدءا بالقانون العضوي 18 ـ 15 والمتعلق بقوانين المالية وما له من آثار مباشرة على كل القطاعات بغية ترشيد الإنفاق العام، وضمان نجاعته في سبيل التنمية التي نرومها ونتوخاها، في ظل ترسيخ مبادئ الحكم الراشد وتعزيز أسس الشفافية والمساءلة؛ ومن هنا يحق ويطيب لنا أن نطرح على سيادتكم بعض الأسئلة:

ـ إلى أين وصلت مختلف الإصلاحات المباشرة في قطاعكم؟ وما مدى تطابقها مع الأهداف المسطرة مسبقا؟

ـ إلى أين وصلت عملية الرقمنة في قطاعكم؟ وما مدى تأثيرها على تحقيق مبادئ الحوكمة المذكورة أنفا؟ وأين بلغت وتجلت آثارها في تسهيل المعاملات المالية وكل ما يتعلق بالتحصيل والإنفاق العام والجمركة...إلخ.

السيد وزير المالية،

إننا بقدر ما نثمن مجهودات دائرتكم الوزارية، وخصوصا ما تعلق بالميزانية والخطوات الجبارة التي قطعتها في سبيل الإصلاح الميزانياتي، إلا أننا نسجل تأخرا لبعض القطاعات لمواكبة هذا الإصلاح، مما يؤثر سلبا على سير المشاريع التنموية بين التأخير والإلغاء، ونذكر منها:

ـ التأخر في تبليغ مختلف الوثائق والمستخرجات من قبل مختلف المحافظ الوزارية وكثرة الأخطاء، أقول وكثرة الأخطاء، والتأخير في تصحيحها، مثل قطاعات الأشغال العمومية والصحة والسكن والموارد المائية والحماية المدنية وغيرها من القطاعات.

ـ النقص الكبير في المواد الأولية على مستوى المحاجر والمرامل وارتفاع أسعارها، مما يؤثر على مشاريع الأشغال العمومية.

ـ التأخر في برمجة جلسات الدراسة والمصادقة على مشاريع دفاتر الشروط على مستوى لجان الصفقات القطاعية، مع كثرة التحفظات والتي تكون في الغالب شكلية.

إن أشكال التأخر والنص هذه وغيرها تساهم ـ في الكثير من الأحيان وكما ذكرنا ـ في التأخر في انطلاق المشاريع وإلغائها أحيانا وما ينجر عن ذلك من زيادة في الأغلفة المالية، وتحميل الدولة نفقات إضافية خارج التزاماتها الأولية.

أما بشأن نظام التسوية الإجمالية الآنية (R T G S) وهو نظام الدفع المعمم على مستوى كل خزائن الولايات والذي من شأنه تحويل الأموال لفائدة المتعاملين بسرعة وسهولة وأمان، فإنه يعاني من اختلالات، أقول فإنه يعاني

من اختلالات تجبر المتعاملين على الإنتظار لأيام وشهور لاستلام مستحقاتهم.

وعلى ضوء كل ما سبق، ننتظر منكم، السيد الوزير المحترم، التعجيل بدراسة مختلف الآليات الكفيلة بتسهيل تجسيد البرامج التنموية ومرافقة مختلف القطاعات الوزارية لمواكبة الإصلاح، كما نأمل في تفعيل الرقمنة بشكل جدي لتسهيل المعاملات المالية ودعم آليات الرقابة وخاصة البوابة الإلكترونية على الصفقات العمومية.

شكرا على كرم الإصغاء

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان قنشوبة؛ والكلمة الآن إلى السيدة سامية العلمي، فلتتفضل مشكورة.

السيدة سامية العلمي: بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، المحترم،

السيد وزير المالية المحترم والوفد المرافق،

أخواتي وإخواني أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نقف اليوم في محطة أساسية من محطات الرقابة البرلمانية، من خلال مناقشة نص قانون تسوية الميزانية لسنة 2022، الذي لا يعد مجرد وثيقة محاسبية، بل هو أداة سياسية لتقييم وتنفيذ ما صادق عليه البرلمان، ولمساءلتها عن نتائج سياساتها المالية والاقتصادية.

وأول ما تجدر الإشارة إليه هي المؤشرات الإيجابية التي تضمنها تقرير مجلس المحاسبة، حيث تم تسجيل:

ـ فائض تجاري معتبر، بلغ 26.8 مليار دولار، مع تحسن في سيولة الخزينة.

ـ إلى جانب ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بنسبة مشجعة.

ثانيا: ملاحظات مالية واقتصادية:

أود أن أسجل ملاحظة جوهرية تتمثل في الاعتماد المتكرر على الجباية البترولية، فإلى متى نبقى تحت تقلبات الأسواق العالمية؟ ما يدعو لوضع رؤية وإجراءات واضحة وعملية لتنمية الجباية العادية.

ملاحظة مهمة أخرى، السيد الوزير، تتمثل في ضعف رقمنة التسيير المالي، حيث لا تزال الكثير من القطاعات تفتقر إلى أدوات رقمية حديثة لمتابعة الإنفاق العمومي، فهل من المعقول، في سنة 2022، أن تظل الكثير من المعاملات المالية تدار على الورق؟

السيد الرئيس، في ختام مداخلتي، أقترح بعض الإجراءات فيما يتعلق بإنفاق وتسيير الميزانية.

ـ دعوة الحكومة إلى تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع، وخاصة ذات الطابع الاجتماعي مثل: المدارس، المستشفيات وشبكات المياه إلى غير ذلك.

ـ إصلاح عميق للمنظومة الجبائية يضمن عدالة في التحصيل وتوسيع للقاعدة الضريبية بعيدا عن إثقال كاهل الفئات المتوسطة.

ـ تشجيع الشراكة مع الجماعات المحلية لضمان فعالية أكبر في الاستثمار على المستوى القاعدي.

ـ نقترح إنشاء بنك وطني للمشاريع العمومية، يعنى بتجميع ومتابعة وإعادة تقييم المشاريع الكبرى المتأخرة أو ضعيفة التنفيذ، وفق معايير النجاعة والأولوية الاجتماعية، مع إشراك الجماعات المحلية دائما في ذلك .

ـ من المفيد أن تفكر الحكومة في اعتماد آلية تحفيز للقطاعات أو الإدارات التي تحسن تنفيذ ميزانياتها بكفاءة، على أن تربط التحفيزات بمؤشرات موضوعية للأداء.

ـ أقترح أن يكون من شروط تمويل المشاريع أو برامج التجهيز، توفير نظام رقمي لمتابعة الإنفاق والإدارة، بما يفرض تسريع الرقمنة من القاعدة.

دائما في إطار سعي الدولة لتعزيز التنمية المتوازنة والاستجابة لانشغالات المواطنين في مختلف ربوع الوطن، تبرز الحاجة المستعجلة إلى رفع التجميد عن المشاريع التي تمس القطاعات الحيوية، بين قوسين، السيد الوزير، مطلب سكان ولاية باتنة هو رفع التجميد عن "الترامواي"، فضلا عن مجالات الصحة، التربية، المياه، فهذه المشاريع تلبي احتياجات أساسية للمواطن، وتأخرها يؤثر على جودة الحياة والخدمات العمومية. إن إعادة بعث هذه الورشات التنموية يجسد التزام الدولة بمرافقة المناطق التي تحتاج إلى دفع إضافي في مجال التنمية، ويعزز الثقة في فعالية العمل العمومي.

ختاما، سيدي الرئيس، يعد قانون التسوية أداة أساسية لتقييم الأداء وتثمين الجهود المبذولة من طرف الدولة، كما

يتيح الوقوف الموضوعي على ما يجب تحسينه.

ومن منطلق المسؤولية الوطنية، فإن دورنا، كممثلين للشعب، يقتضي منا المساهمة في تقويم المسار، بطرح الملاحظات البناءة، وتشجيع المبادرات الإيجابية في كنف الالتزام بثوابت الدولة وخدمة الصالح العام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة سامية العلمي؛ الكلمة الآن إلى السيد منقور حميدي، فليتفضل مشكورا.

السيد منقور حميدي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان والوفد المرافق لكم،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

في تدخلي هذا أقدم بعض الملاحظات، حيث لاحظنا في القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2022 في الصفحة 194 من تقرير مجلس المحاسبة، أن هناك مؤسسات أو منشآت عمومية ذات طابع إداري سلمت سنة 1994 ومن 2013 إلى 2021، هذه المنشآت، في كثير من الولايات، إلى حد الساعة، لم توضع تحت الخدمة لأسباب وأخرى، وهذا بمبلغ 1 مليار دينار وأربعمائة وعشرين مليونا، وهذا ما يعد إهدارا للمال العام، ما عدا منشأة واحدة في ولاية سيدي بلعباس، مؤخرا قام والي ولاية سيدي بلعباس ـ وهو مشكور ـ بتحويلها إلى مركز لمرضى التوحد وغير ذلك، فإنها في ولايات أخرى عرضة للإهمال، الأمر الذي لاحظناه في الصحفة 104 من نفس التقرير على مستوى وزارة الثقافة، كمثال، لجوء بعض المتعاملين إلى مقاضاة منظمي التظاهرات الثقافية التي دارت في تلمسان وقسنطينة لعدم دفع مستحقاتهم إلا عن طريق العدالة وهذا ما كبد الخزينة تعويضات قدرت بـ 45 مليون دينار، والسؤال المطروح، السيد الوزير، لماذا وصلت الأمور إلى هذا الحد؟ بما أن المتعامل عمل، إن كان له الحق في أخذ مستحقاته يأخذها وإن لم يكن له الحق.. لأنه عند لجوئه إلى العدالة سيأخذ تعويضات مالية تعود بالضرر على الخزينة.

ونطلب كذلك، السيد الوزير الفاضل، التدخل من طرفكم في موضوع إشكالية تأخر (les C.P)، خاصة وأن بعض الولاة يتدخلون لذلك ولا يوفون بالغرض وهذا ما يكبد المؤسسات العمومية والاقتصادية خاصة، خسائر كبيرة جدا.

كما ننوه، السيد الوزير، بقانون الصفقات في شقه المرتبط بتحديد الاتفاقية بـ 12 مليون دينار الذي لا يتماشى مع واقع السعر، يعني في بعض البلديات لما تكون الاتفاقية في حدود 12 مليون دينار من أجل الخدمات، مثلا تصليح (PARC) فإن 12 مليون دينار، السيد الوزير، العجلة التي كان ثمنها ثلاثة ملايين أصبحت تساوي الآن عشرة ملايين ولك خالص النظر فيها.

وفي الأخير، كما تفضل السيد دريدي ودافع عن ولايته، أدافع عن ولايتي وأطلب من سيادتكم الفاضلة من هذا المنبر، تسجيل عملية إنجاز طريق مزدوج من سيدي بلعباس مرورا بسيدي علي بن يوب التي تعد قطبا اقتصاديا منجميا رائدا في غرب الجزائر والتي تحتوي على أكبر مصنع في إفريقيا للرخام، إلى غاية دائرة رأس الماء التي تعد بوابة الجنوب وبهذا أختم تدخلي.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد منقور حميدي؛ الكلمة الآن إلى السيد شارف ريغي، فليتفضل.

السيد شارف ريغي: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية الموقر،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان الفاضلة،

السيدات والسادة، زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة الأكارم،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، قبل أن أبدأ مداخلتي، أقول من هذا المنبر "المال هو عصب الحياة" وبخصوص موضوع هذه الجلسة المتمثل

في مناقشة نص القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2022، أقول أنا لست مختصا في المالية أو في المحاسبة ولم أطلع بما يكفي على الوثائق المالية والمحاسبية الرسمية، حتى أكون مؤهلا لإبداء رأيي في هذه التفاصيل الدقيقة المتعلقة بمدى تنفيذ قانون المالية لسنة 2022؛ ومع ذلك فإنني أستطيع القول بأن قانون تسوية المالية كآلية رقابية بعدية تم تحديثها وإقرارها بموجب القانون العضوي رقم 18 ـ 15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، الذي يندرج ضمن رؤية شاملة للدولة الجزائرية لإصلاح قطاع المالية وتحديث ترسانة من التشريعات المرتبطة بها، والهدف من هذا التوجه هو الارتقاء بعملية تحصيل الأموال العمومية وإنفاقها إلى مصاف المعايير العالمية للحوكمة، كالشفافية والمساءلة وكل أداة أو آلية أو مقاربة يمكن أن تسد منافذ الفساد.

يعتبر قانون المالية لسنة 2022 آخر قانون يتم إعداده، وفقا لقانون 84 ـ 17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، بينما يتم إعداد قانون تسوية ميزانية السنة المالية لنفس هذه السنة، أي سنة 2022 وفق القانون العضوي رقم 18 ـ 15، وبالتالي نحن أمام لحظة انتقال مفصلي من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج، فلسفة ميزانية البرامج التي كرسها القانون 18 ـ 15 تهدف إلى تحسين الأداء وتحديد المسؤولية وإرساء الشفافية، كما تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام والتفكير بمنطق التنمية المستدامة، ضمن هذه الفلسفة الميزانياتية تضطلع الهيئة التشريعية إسوة بالهيئة القضائية المتمثلة في مجلس المحاسبة من دون الرقابة على أداءات المالية العمومية.

نحن في هذه الجلسة أمام نص تسوية الميزانية لسنة 2022 وفي جوهره هو عبارة عن تقرير مفصل عن الإيرادات التي تم تحصيلها والنفقات التي تم تنفيذها بموجب قانون المالية لسنة 2022.

ونحن في بداية هذه العهدة التشريعية وبحكم عدم اطلاعنا الكافي على التفاصيل المتعلقة بالموضوع، نستأنس بما سجله تقرير مجلس المحاسبة عن تنفيذ قانون المالية لسنة 2022.

إستنادا إلى هذا التقرير المفصل، أتوجه إلى السيد الوزير بالتساؤل عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل معالجة الاختلالات التي تم رصدها من طرف مجلس المحاسبة في تنفيذ ميزانية 2022، لاسيما ما تعلق بضعف التحصيل الضريبي؟ وما هي الأسباب الحقيقية لذلك؟ وما هي آليات محاربة التهرب الضريبي الذي يمكن اعتباره مدخلا للفساد، إن لم يكن شكلا من أشكاله؟ لقد رصد مجلس المحاسبة، غيابا للرشد في الإنفاق لدى بعض القطاعات، وهنا نتساءل: كيف سيتم التعامل مع ما تم رصده من طرف مجلس المحاسبة؟ على أنها نفقات غير رشيدة، هل هي سوء تقدير أم تصنف في خانة الفساد؟

أستغل هذه الفرصة لأطرح على السيد وزير المالية المحترم انشغالين يتعلقان بقطاعين مختلفين، أول انشغال جدي يمس ساكنة الجزائر برمتها، ألا وهو مسألة التسوية الإدارية للعقارات المراقبة في حساب العقارات غير المطالب بها أثناء أشغال مسح الأراضي، السيد الوزير، الأمر يتعلق بعدد هائل من المواطنين الذين يمارسون حيازة هادئة ومستقرة وغير منقطعة على عقارات تم تسجيلها أثناء المسح في حساب المجهول، ثم تم تعديل التسمية، لاحقا، إلى عقارات غير مطالب بها أثناء المسح، إن هذه المعضلة تؤرق آلاف المواطنين وتحول دون تصرفهم في أملاكهم واستغلالها وفق الأطر القانونية، فلاهم يستطيعون الحصول على رخص البناء فوقها، كما لا يستطيعون بيعها أو كراءها الأمر الذي دفع بالكثير منهم تحت ضغط الحاجة إلى بيعها بطريقة أو بأخرى أو بأثمان زهيدة.

نحن نثمن المجهودات المبذولة من طرف وزارتكم لتسوية هذه الوضعيات، لهذا الغرض تم تعديل أحكام نص المادة 23 مكرر من الأمر 75 ـ 74 المؤرخ في 12 نوفمبر 1975 المتضمن مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري المعدل والمتمم، تم هذا التعديل بموجب أحكام نص المادة 89 من قانون المالية لسنة 2018، وتبعا لهذا التعديل أصدرت المديرية العامة للأملاك الوطنية مذكرة تحمل رقم 4060 مؤرخة في 5 أفريل 2018، لكن يبدو أنها لم تحقق الأهداف المرجوة.

في نفس المسعى، عكس قانون المالية لسنة 2025 في مادته 166، إرادة الحكومة لتسوية هذه الوضعيات؛ وتطبيقا لهذه المادة أصدرت المديرية العامة للأملاك الوطنية مذكرة رقم 4300 المؤرخة في 10 مارس 2025 تتضمن انشغالا يتمثل في أن تبذل المديريات الولائية للأملاك الوطنية والمحافظات العقارية كامل جهدها وعنايتها الفائقة في دراسة الطلبات المودعة لديها وتفادي التسرع في رفضها، ونحن ندرك أن

الكثير منها على درجة كبيرة من التعقيد، إن المقصد الجوهري لهذه التشريعات هو الضبط النهائي للسجل العقاري والتسوية النهائية للوضعية القانونية للأملاك الخاصة والعمومية، وعندما يتحقق المقصد، فإن الكثير من المنافع تتحقق للوطن والمواطن، يعني، السيد الوزير، نحن بحاجة إلى تفعيل هذه المذكرات والغرض من إصدار هذه المذكرات هو وجود الفعالية والنجاعة، لأن المواطن الجزائري ينتظر هذه التعليمات ولكن حينما تذهب إلى أملاك الدولة أو الحفظ العقاري تجد الملفات مكدسة، وبالتالي يجب، السيد الوزير، التدخل في هذا الشأن وتكون هناك نجاعة وفعالية في إصدر المذكرات، لأن الغرض من إصدار هذه المذكرات هو الحصول على الفائدة للمواطن.

كذلك، السيد الوزير، يتعلق الانشغال الثاني بمطالبة مراجعة النظام الضريبي المطبق على مهنة المحاماة، تعلم جيدا، السيد الوزير، بأن مهنة المحاماة تستقطب أكثر من 60000 محامي ومحامية، وما فتئ أصحاب الجبة السوداء يطالبون وزارتكم بأن تخفف عنهم الأعباء الضريبية التي تثقل كاهلهم، كالرسم على القيمة المضافة والرسم المهني والضريبة على الأرباح، ويقترحون بديلا عن النظام الضريبي المطبق حاليا نظاما آخر يتمثل في نظام الاقتطاع من المنبع، حتى يكون كل المحامين سواسية أمام الضريبة ويوفرون سيولة مالية فيها فعالية.

نأمل منكم، السيد الوزير، أن يحظى هذا الانشغال.. كما نلتمس منكم، السيد الوزير، باعتبار أن مستغانم، مدينة سياحية واقتصادية وصناعية أن ترفعوا التجميد عن بعض المشاريع وأن تدعموا ولاية مستغانم، لأنها تحتاج للمزيد من الميزانية وميزانية إضافية، كما أشكر كذلك العناية الفائقة بالنظر إلى ما يعانيه ممارسو المهنة وكذلك أتقدم في نهاية هذه المداخلة باقتراح إلى السيد رئيس مجلس الأمة المحترم والسيد وزير المالية من أجل تنظيم ندوة برلمانية حول الشراكة بين المجلس والوزارة من أجل توضيح آليات وكيفيات ممارسة الوظائف الرقابية المتعلقة بالقطاع.

نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للأستاذ شارف ريغي؛ في البداية كلّمتك وقلت السيد ريغي، وحينما أكملت أقول لك الأستاذ ريغي المحامي الذي قام بمرافعة في المستوى، بارك الله فيك، والكلمة الآن إلى السيد نور الدين بونفلة.. معذرة، السيد عبد القادر بوبيدي، فليتفضل.

السيد عبد القادر بوبيدي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي وزملائي، أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ابتداء، يكتسي قانون تسوية الميزانية أهمية بالغة، نظرا للخصوصية التي يتمتع بها، كونه يتضمن القيمة الفعلية للنفقات والإيرادات خلال السنة المالية 2022، والتي سبق وأن تمت المصادقة عليها بموجب قانون المالية.

وقد جاء في التقرير التقديمي لنص القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2022 في الإطار الاقتصادي الكلي والميزانياتي، بالنسبة لميزانية التجهيز أنه ينبغي إعطاء الأولوية لاستكمال المشاريع قيد التنفيذ ضمن المواعيد المحددة وبالتكاليف المتوقعة وكذا الأخذ بعين الاعتبار المراجعات اللازمة لتكلفة المشاريع التي تم رفع التجميد عنها، ومع ذلك فإننا لا نجد تفسيرا للتأخر في أغلب الولايات.

سيدي الوزير المحترم، نرى في شخصكم الفاضل المنفذ الوحيد لتحقيق مطالب ساكنة ولاية باتنة، أو بالأحرى الأوراس، التي أصبحت تعاني رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات المحلية وعلى رأسهم السيد الوالي، وبالرغم من ذلك باتنة بعدما كانت لؤلؤة الأوراس وعاصمتها، صحيح، رفع التجميد فيها عن بعض المشاريع الكبرى كالمستشفى والملعب واستبشرنا خيرا، لكن اصطدمنا بواقع آخر وهو أن الأرضية التي ينجز عليها المستشفى لابد من تحويل طبيعتها وانتظار الاعتماد المالي من أجل الدراسة، هذان سببان كلفا وقتا آخر من التأخر، ولكن بتدخل السلطات المحلية ودائما على رأسهم السيد الوالي تم حل هذا الإشكال.

السيد الوزير المحترم،

لماذا لا يوضع نظام خاص للتنبؤ واستشراف التقديرات والاحتياجات الفعلية؟ ألتمس منكم تسجيل هذين المشروعين فور الانتهاء من الدراسة.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير، بصفتكم ممثلا للحكومة، باتنة ولاية محورية، وهذا الكلام يؤكد ما جاء في كلام زملائي قبل قليل، هي وكل الولايات الكبرى تتباهى بمظاهر الحضارة والرفاهية، لكن باتنة تزداد اختناقا مروريا، كونها تمتاز بكثافة سكانية عالية، حوالي 1 مليون وخمسمائة ألف نسمة بواحد وستين بلدية، لذلك نلتمس منكم ـ حتى لا أقول رفع التجميد ـ تسجيل مشروع ترامواي باتنة، أقولها وبصوت عال: ساكنة الولاية يطالبون ويلحون على تجسيد هذا المشروع الذي يساهم بشكل كبير في حلحلة مشكلة الازدحام، لعلمكم، سيدي الوزير، الدراسة محينة والمشروع مسجل في 2013 ومجمد في 2015.

وعلى غرار بعض الولايات التي استفادت من كرم وعطف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ببرامج تكميلية خاصة، نلتمس أن تلتفت العناية من خلال برنامج يمس القطاعات التي تتصل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لمواطني الولاية، حسب الأولوية وأخص بالذكر:

ـ إعتماد مالي من أجل تكملة الشطر الثاني لنقل المياه من سد بني هارون إلى سد كدية المدور، هذا مطلب، السيد الوزير، على مستواك أرجوك، أرجوك أن يكون هذا الاعتماد ونستريح من مشكلة نقص المياه، لأن هذا السد يغذي مجموعة من الولايات، بالإضافة إلى ولاية باتنة، وعملا بتوصيات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، حول الأمن الغذائي والمائي واستغلال مياه الصرف الصحي للغرض الفلاحي، كذلك السيد الوزير، كما قلت في الأول، أعتبرك شخصيا منفذا لمجموعة من المطالب، فأرجو أن يكون صدرك واسعا لهذه المطالب وشكرا.

ـ إعادة بعث المشاريع والتي هي تصفية أودية: واد الأبيض بآريس، واد عبدي بثنية العابد، واد رأس العيون، كذلك هناك مطلب آخر يطلبه الساكنة هو طلب تسجيل مشروع سد تبقارة ببلدية ولاد سي سليمان، الذي سيتم استغلاله من طرف 22 بلدية فلاحية، أي الجهة الجنوبية الغربية لولاية باتنة بنسبة 35 ٪ من الأراضي الفلاحية للولاية، كما أحيطكم علما أن الدراسة اكتملت سنة 2019.

كذلك مطلب آخر، السيد الوزير إن سمحت، تسجيل مشروع ازدواجية الطريق الذي نسميه طريق الموت بين مركونة وتازولت على مسافة 5 كلم فقط.

سيدي الوزير الفاضل،

لنترك باقي الاستفسارات والمطالب لحينها ولدوائرها الوزارية.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا لزميلي، السيد عبد القادر بوبيدي؛ الكلمة الآن إلى السيد نور الدين بونفلة، فليتفضل مشكورا.

السيد نور الدين بونفلة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

الأخت الفاضلة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يعد قانون تسوية الميزانية أداة أساسية من أدوات الرقابة البرلمانية اللاحقة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة، إذ يتضمن نص هذا القانون المعروض علينا تقريرا مفصلا عن المبالغ التي تم تنفيذها فعليا خلال السنة المالية المعنية، وتجسد هذه المبالغ والأرقام حجم النشاطات والمجهودات التي بذلتها الدولة بمختلف أجهزتها وإطاراتها من أجل تحقيق أهداف الجزائر الجديدة المنتصرة، وفاء بالتزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية إلى بناء دولة قوية وعادلة، تحافظ على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية وتضع المواطن في صلب اهتماماتها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في مداخلتي اليوم، السيد الوزير، أنا لم آت لأكلمك في لغة الأرقام ولن أدقق في تفاصيل الإيرادات التي تم تحصيلها ولا في النفقات التي تم صرفها خلال السنة المالية

المعنية، وإنما أردت أن أكلمك اليوم، سيدي الكريم، باسم سكان ولايتي، ولاية قالمة، التي أتشرف بتمثيلها تحت هذا المجلس الموقر، رغم المجهودات المبذولة على المستوى المحلي التي تبذلها السلطات المحلية، وعلى رأسها السيدة والي الولاية، إلا أن واقع الحال يكشف عن عديد النقائص التي تمس عدة قطاعات حيوية، وهي في غالب الأحيان تعود، سيدي الوزير، إلى الفوارق المنتهجة في توزيع الميزانية على المستوى الوطني خلال كل سنة مالية، حيث يوجد عدد معتبر من المشاريع التنموية التي تم استكمال دراستها مجمدة لحد الآن بسبب عدم توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتجسيدها ميدانيا، وهو، سيدي الوزير، ما يشعرنا بنوع من التهميش مقارنة ببعض الولايات الأخرى التي استفادت من مشاريع مماثلة.

هنا، سيدي الرئيس، سأفتح قوسا وأعطيك بعض الأمثلة:

أكلمك باسم سكان ولاية قالمة للمطالبة برفع التجميد عن المشاريع التي استفادت منها الولاية خاصة في قطاع الصحة، سيدي الوزير:

- مستشفى 120سريرا بعاصمة الولاية قالمة؛
- مستشفى 60 سريرا بمدينة بوشقوف؛
- مستشفى 60 سريرا بعين مخلوف.

بالإضافة إلى مشاريع إنشاء عيادات متعددة الخدمات في الأقطاب الحضرية الجديدة وعدد من البلديات لوضع حد لمعاناة المرضى في هذه المؤسسات الاستشفائية.

دون أن ننسى أيضا، سيدي الوزير، أريد أن أعطيك معلومة أنه في ولاية قالمة لا نملك جهاز (IRM) سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، وهذا لكي تعلم!! سيدي الرئيس. في ولاية قالمة لا نملك (IRM)، لا في القطاع العام ولا في القطاع الخاص!!

وسأكلمك أيضا، سيدي الوزير، باسم المستثمرين وباسم الشباب البطال الذين يعلقون آمالا كبيرة على مشروع المنطقة الصناعية "حجر مركب" ببلدية عين رقادة الذي لا يزال مجمدا وينتظر رصد الاعتمادات المالية اللازمة لانطلاق أشغال الربط بمختلف الشبكات، رغم أهميته في إحياء المشاريع الإشهارية وتحريك التنمية المحلية وخلق مناصب الشغل لفائدة شباب المنطقة.

أكلمك أيضا، سيدي الوزير، ومطالبا بإعادة بعث نشاط مصنع الدراجات "سيمكا"، ودعم هذا المركب بالتعاون مع أحد البنوك الجزائرية لمرافقته في تجاوز الصعوبات لاستعادة نشاطه وتوفير مناصب شغل جديدة.

أكلمك أيضا، سيدي الوزير، باسم الفلاح القالمي للمطالبة بتجسيد مشاريع توسيع محيط السقي لتدعيم قطاع الفلاحة وهو ما يتماشى مع الأهداف الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي.

أكلمك أيضا، سيدي الوزير، باسم سكان بلدية حمام النبائل، تاملوكة، ومجاز عمار وبومهرة الذين لا يزالون ينتظرون رفع التجميد عن عمليات إنجاز مقرات أمنية، لضرورة هذه المشاريع في تعزيز انتشار الأمن لحماية الأشخاص والممتلكات.

أكلمك أيضا، سيدي الوزير، أنه من بين المشاريع الهامة التي طالها التجميد في قطاع الشؤون الدينية بولاية قالمة، ألا وهو المسجد القطب الذي ننتظر تجسيده ليكون فضاء جامعا للعبادة، والتعليم القرآني ومختلف الأنشطة الدينية.

أكلمك أيضا، سيدي الوزير، باسم شباب بلديات عين رقادة والدهوارة وبوحمدان التي لا تزال إلى حد الآن ملاعبهم ترابية ونحن في سنة 2025، السيد الوزير، بالرغم من أنها لا تتطلب مبالغ مالية كبيرة لتنفيذها.

سيدي الرئيس،

من هذا المنبر، أؤكد على أهمية مراجعة آليات توزيع الميزانية، وذلك باعتماد مقاربة أكثر عدلا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل ولاية واحتياجاتها التنموية.

وبالنظر إلى اقتراب موعد تحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2026، فإنني أعبر عن تطلعي في أن تحظى ولاية قالمة بنصيبها العادل والمستحق من الاعتمادات المالية، بما يسمح برفع التجميد عن عدد من المشاريع، خدمة لمواطنيها وتحقيقا لمبدأ العدالة التنموية بين مختلف مناطق الوطن، كما أكد عليه السيد رئيس الجمهورية في العديد من المناسبات.

وقبل أن أختم مداخلتي، وبالعودة لنص هذا القانون، أود التأكيد على ضرورة الالتزام بتوصيات مجلس المحاسبة الواردة في تقريره التقييمي المفصل والدقيق، بشأن استعمال الأموال العامة، باعتباره الهيئة الأكثر اختصاصا في هذا المجال، وله دراية عميقة بآليات تنفيذ الميزانية.

وفي الختام، السيد الوزير، لدي استفساران:

الأول: حول موعد تفعيل منحة السفر المقدرة بـ 750 أورو، التي أقرها السيد رئيس الجمهورية؟

والثاني: حول التدابير المتخذة للحد من ظاهرة اللجوء المتكرر إلى عمليات إعادة التقييم المالي للمشاريع على مستوى الوطني التي تؤثر على ميزانية الدولة، وغالبا ماتكون سببا مباشرا في تأخر الإنجاز وتجميد عدد كبير من المشاريع؟

شكرا لكم على كرم الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بونفلة؛ بارك الله فيك، الكلمة الآن إلى زميلي السيد جلول حروشي، فليتفضل.

السيد جلول حروشي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفاضل، السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السادة إطارات المجلس والوزارتين،

الجمع الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نناقش اليوم نص القانون المتضمن قانون تسوية الميزانية للسنة المالية 2022، وهي الآلية التي يمكننا من خلالها مراقبة مدى انضباط الحكومة في تنفيذ تسيير وإنفاق ميزانية الدولة، وكذا متابعة صرف الميزانية العامة للدولة بمدى تنفيذ المشاريع التنموية المبرمجة حسب القطاعات والأولويات المحددة خلال سنة 2022.

ففي البداية، نثمن ما جاء به نص القانون المتضمن قانون تسوية الميزانية للسنة المالية 2022، نثمنه قياسا بمستوى التحديات التي كانت مطروحة في تلك السنة، ومنها مخلفات جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط، وهنا لابد أن نثمن مجهودات الدولة في الإنجازات المجسدة على أرض الواقع في العديد من القطاعات الوزارية، وكذا المؤشرات الإيجابية المرافقة.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير،

أشيد بتقرير مجلس المحاسبة، حيث كان تقريرا واضحا، موضوعيا ومنطقيا ولم يجامل لا الحكومة ولا الوزاراء، وتحدث بإسهاب حول تحسين جودة وتنفيذ برامج التجهيز وكذا تحسين التحكم في نفقات التسيير وزيادة فعالية الاستثمارات العمومية، إضافة إلى مضاعفة الجهود الرامية للتحكم في وعاء الضرائب والرسوم المكونة للجباية العادية، لذا يمكننا تقديم بعض الملاحظات والأسئلة التالية:

1ـ عجز الميزانية هو لثلاث سنوات، وإذا زاد عن ثلاث سنوات أصبح العجز هيكليا وسوف يرافق الميزانية ولا نستطيع أن نتغلب عليه، ما هو الحل، سيدي الوزير؟ كيف السبيل إلى تخطي هذا العجز؟

2ـ بواقي التحصيل 8237 مليار دج، لم نستطع تحصيل إلا 87 مليار دج، منها، فأين البقية؟ هل لعدم توفر الإمكانيات؟ أم لماذا؟

3ـ لقد نصت المادة 188 من قانون المالية لسنة 2022، على إنشاء نظام وطني للتعويضات النقدية لفائدة الأسر المستحقة، بهدف ترشيد الإنفاق العمومي وتحقيق العدالة في سياسة دعم الفئات المحرومة، مع استحداث ما يعرف بالدفتر العائلي للمعوز، فسؤالي، سيدي الوزير، بعد مرور ثلاث سنوات كاملة، إلى أين وصل هذا المشروع؟

4ـ لقد ارتفعت التحويلات الاجتماعية بنسبة 33.94 ٪ لتصل إلى 2854 مليار دينار، أي ما يقابل 8.91 ٪ من الناتج المحلي الخام و27 ٪ من الميزانية العامة للدولة، وتعكس أهمية النفقات في مجال التحويلات الاجتماعية مستوى دعم المنتجات الغذائية الواسعة الاستهلاك، الطاقة والمياه وبعض النفقات المتعلقة بمجانية الرعاية الصحية والتعليم، فضلا عن التكفل بمختلف الأنشطة الاجتماعية، والدعم المقدم لخلق فرص الشغل، لذا نوصي بترشيد النفقات العمومية، لاسيما تلك المرتبطة بالتحويلات الاجتماعية، من خلال استكمال نظام التعويضات النقدية المنصوص عليه بموجب أحكام المادة 188 من قانون المالية لسنة 2022، ومنح مزايا جبائية تبعا للأهداف المنتظرة في مجال خلق

فرص الشغل والقيمة المضافة من خلال ضمان تقييم آثارها.

تلكم، هي ملاحظاتي وأهم النقاط التي وقفت عليها، سيدي الرئيس، شاكرا للجميع كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جلول حروشي؛ الكلمة الآن إلى السيد محمد الهاشمي دبابش، فليتفضل.

السيد محمد الهاشمي دبابش: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السادة الإطارات،

السلام عليكم.

يعد قانون تسوية الميزانية لسنة 2022 محطة محاسبية هامة تسمح لنا كهيئة تشريعية بالوقوف على كيفية تنفيذ قانون المالية لتلك السنة، وتقييم مدى احترام الحكومة للالتزامات التي صادقنا عليها، نحن كممثلي الشعب، حيث لا يفوتني أن أثمن الجهود التي بذلتها الدولة في ظل ظرف اقتصادي ومالي دولي متقلب، جراء تداعيات الأزمة الصحية آنذاك والتوترات الجيوسياسية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة والمواد الأولية، غير أن القراءة التحليلية لأحكام نص قانون تسوية الميزانية لسنة 2022 كما هو بين أيدينا، تبين وجود بعض النقاط التي تستدعي الوقوف عندها، خاصة من حيث فعالية تنفيذ البرامج والمشاريع المسطرة، كما أشار إليها زملائي، غير أن ولايتي الحبيبة، بسكرة، خاصة، في الآونة الأخيرة تشهد وتيرة متسارعة في إنجاز مختلف المشاريع التنموية والتهيئة ومختلف الفضاءات والحدائق والبنى التحتية التي تمس المواطن في الآجال المحددة وقبل الآجال أحيانا، خاصة مع وجود رجال وطنيين أكفاء، سواء منتخبين أو مسؤولين محليين، وعلى رأسهم السيد والي الولاية الفاضل.

ومن هذا المنطلق، نطلب من معاليكم، السيد الوزير الفاضل، تسجيل مختلف المشاريع بولايتي:

- أولا، تسجيل إنجاز خط "ترامواي" أو "مونوراي" لتخفيف الضغط عن المواطن البسكري، وكذلك نفق يربط بين وسط المدينة والعالية وجسر يربط بين فلياش والمسيد.
- كذلك تكملة الشطر المتبقي، حوالي 35 كلم لإنجاز الطريق الوطني رقم 83 إلى غاية ولاية خنشلة.
- ثانيا، تسجيل ازدواجية الطريق الوطني رقم 79 الرابط بين المقاطعة الإدارية، القنطرة ولاية بسكرة، وولاية بريكة المنتدبة التابعة لولاية باتنة.
- كذلك ازدواجية الطريق الوطني رقم 44 الرابط بسكرة ووشونش إلى غاية حدود ولاية باتنة.
- تسجيل دراسة وإنجاز مختلف المؤسسات التربوية لمختلف الأطوار عبر كافة بلدية الولاية، كثانوية بليوة والزريبة والقنطرة وفلياش وفوغالة، وذلك متوسطة بزريبة الواد وبلدية بسكرة.
- تسجيل مشاريع المسالك الفلاحية وكذلك الري الفلاحي، حيث نطلب من معاليكم تسجيل محطة تصفية المياه في الزاب لأنها تعتبر ضرورة حتمية وكذلك المناقب الجماعية التي ستساهم في حماية ثروة النخيل وكذلك مختلف المنتجات الفلاحية.
- تقديم الغلاف المالي الكافي لخلق مناطق صناعية مصغرة للشباب حاملي المشاريع والمؤسسات الناشئة، وهو توجه جديد للدولة والذي يتماشى كذلك مع الاقتصاد العالمي الذي هو اقتصاد المعرفة، حيث كان لنا نصيب يقدر بـ 110 قطعة مخصصة للشباب وعدد الطلبات يفوق 500 طلب، وكذلك نطلب من معاليكم نزع هذه المناطق من المنصة، لأن المنطقة الصناعية مصغرة وتقدر مساحتها ما بين 250 م^2 إلى 300 م^2 والشاب المتخرج من الجامعة يلج إلى المنصة وقد يوجه إلى ولاية أخرى غير ولايته، بما أنه في بدايته نساعده نحن، على الأقل، ليبدأ مشروعه المصغر والمؤسسة الناشئة في ولايته، أي بين أهله، وأين يمكنه النجاح، إن شاء الله.
- كذلك تقديم الدعم والغلاف المالي الكافي لخلق مناطق التوسع السياحي، نظرا لما تتمتع به ولاية بسكرة من مقومات سياحية، سواء تاريخية أو دينية وكذلك حموية، ولما نقول حموية نتطرق إلى "مركب حمام الصالحين"

التاريخي خاصة وأنني كنت عضوا في لجنة السياحة بمجلس الأمة وكانت لي زيارة له، حيث وقفنا على تقدم نسبة الأشغال التي تقدر بحوالي 89 ٪ لعصرنة هذا المركب والذي سيكون افتتاحه، إن شاء الله، مع مطلع العطلة الشتوية، وبالتالي وقفنا على أنه لابد من حتمية وجود مساحة شاسعة تقدر بحوالي 30 هكتارا أو أقل بقليل، لابد من التوسع وخلق فضاءات ترفيهية أخرى ستساهم في دعم هذا المركب، سواء من ناحية الألعاب المائية أو غيرها من المرافق الترفيهية الأخرى، ولهذا نطلب من معاليكم، السيد الوزير، رصد غلاف مالي لتحقيق ذلك.

ـ كذلك تسجيل مختلف المشاريع الرياضية والترفيهية كالقاعات المتعددة النشاطات في بلدية بسكرة، بسعة 500 مقعد وكذلك في كل من برج بن عزوز ومليلي وأيضا مؤسسات "دور الشباب" بجمورة وسيدي غزال والقنطرة والزريبة ومشونش، وأيضا بيت الشباب بكل من شتمة، أوماش وليوة وأيضا ملعب كرة قدم بطولقة وإعادة الاعتبار لمركب 18 فبراير ببسكرة، وأيضا هناك عدة بلديات تنقصها ملاعب جوارية، مثل عين الزعطوط ومزيرعة وعين الناقة والحوش.

ـ كذلك تسجيل مسابح، خاصة وأن طبيعة المنطقة ذات مناخ صحراوي حار، لاستقطاب الشباب، مع إعادة الاعتبار وصيانة مسبح العالية والمنشي.

ـ تسجيل مستشفى 120 سريرا بكل من طولقة وسيدي عقبة و60 سريرا بأورلال وجمورة والوطاية، وأيضا قاعات متعددة الخدمات في كل من مليلي وعين الناقة وزريبة الواد، لوية والخنقة لأن الذي في الخنقة هو قديم جدا.

ـ وأيضا تسجيل معهد وطني للتكوين شبه الطبي.

ـ مع إضافة حصص برامج السكن إضافية، من مختلف الصيغ، سواء الاجتماعي أو الريفي، وكذلك دعم التجزئات.

كما لا يفوتني أن أنقل إلى معاليكم، السيد الوزير الفاضل، انشغال بعض المتعاملين الاقتصاديين، فيما يخص الحوالة المدفوعة (Mandat bleu)، حيث تستغرق مدة زمنية تصل إلى حوالي شهر أحيانا ولا تدفع في حسابات المستفيد.

وفي الأخير، نرى أن تسريع عملية الرقمنة الشاملة وإشراك البرلمان بغرفتيه في متابعة تنفيذ قوانين المالية، من خلال تقاريردورية من شأنهما تعزيز ثقافة التقييم الموضوعي للأداء العمومي، بما يخدم مسار التنمية الوطنية ويعزز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.

كما أجدد شكري لكافة الساهرين على إعداد هذا النص، وأؤكد دعمنا الكامل لكل الإجراءات التي من شأنها تحسين تسيير المال العام، بما يتماشى مع تطلعات المواطن الجزائري والدولة الجزائرية.

عاشت الجزائر الجديدة عزيزة، شامخة، منتصرة، المجد والخلود للشهداء الأبرار، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الهاشمي دبابش؛ الكلمة الآن إلى السيد محمد بلعياشي، فليتفضل.

السيد محمد بلعياشي: شكرا لسيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، الرجل الفاضل، أستاذنا عزوز ناصري،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد وزير المالية المحترم،

إطارات الدولة السامية المرافقون للحضور، المحترمون،

السيدات والسادة زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، لايسعني إلا أن أتقدم بأسمى عبارات الاحترام والتقدير للسيد الوزير المحترم، وزير المالية، ولجميع إطارات وزارة المالية، عبر كامل المستويات على جميع جهودهم المبذولة طيلة السنة المالية والعناية المبذولة أيضا في إعداد جميع مشاريع القوانين المختلفة، لاسيما هذا المشروع المتعلق أو المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2022، كما أشيد بجهود إطارات مجلس المحاسبة، أيضا، على دورهم الهام بخصوص إعداد المشاريع التمهيدية لقوانين تسوية الميزانية وفقا لدستور نوفمبر 2020، لاسيما المادة 156 منه، مثمنين، السيد الوزير، جهود الجميع والوزارة قاطبة في إضفاء الجانب التشريعي والرقابي لمختلف أجهزة الدولة، حفاظا على المال العام والتقيد بتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية إلى تجسيد الشفافية في التسيير من جهة، وتفعيل آليات الرقابة البرلمانية على عمل

الحكومة من جهة أخرى.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

لدي مجموعة من الملاحظات أو التوصيات المهمة، أرفعها إلى عنايتكم المحترمة، يمكنكم تسجيلها:

أولا، من خلال الأرقام والإحصائيات التي تم عرضها تبين أن هناك نتائج ومؤشرات إيجابية تعكس نجاعة الاستراتيجية المالية المتبعة، مثل تسجيل معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الخام خلال سنة 2022، وأيضا تسجيل فائض في الميزان التجاري بنسبة كبيرة، كما أن الاعتمادات المالية التي تم إنفاقها في إطار ميزانية التجهيز لها أثر إيجابي على مختلف القطاعات وحتى على نوعية الخدمة العمومية المقدمة وتحسين ونجاعة الأداء الحكومي مستقبلا بإذن الله.

السيدات والسادة الحضور،

النقطة الثانية التي وجب علينا اليوم بهذه المناسبة التنويه بها هو قيمة التحويلات الاجتماعية التي خصصتها الدولة في هذا الصدد وهو ما يعكس ـ كما قلت ـ الاهتمام بالجانب الاجتماعي للمواطن في مجالات مختلفة، مثل: الصحة، التعليم، التربية، السكن، المياه والري، دون أن ننسى، بطبيعة الحال، دعم القدرة الشرائية للمواطن، من خلال رفع الأجور، ومواصلة دعم أسعار عدة مواد غذائية.

السيد وزير المالية،

في مقابل ذلك، تم تسجيل مؤشرات سلبية وتراجع عدة مؤشرات أخرى، وهو ما يستلزم، السيد الوزير المحترم، أخذها بعين الاعتبار واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتجنب آثارها السلبية في حالة ديمومتها.

في الأخير، وقبل أن أختم مداخلتي، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الوزير الفاضل، أريد أن ألفت عنايتكم المحترمة إلى موضوع انشغال جد حساس، تم مراسلتكم بشأنه عديد المرات أنتم والسيد الوزير السابق، لكن دون إجابة واضحة وتكفل فعلي، وعليه، السيد الوزير، نطلب من سيادتكم اليوم من هذا المنبر فتح نقاش قانوني جاد وفعلي تحت العناية والرقابة المباشرة للسيد رئيس مجلسنا الموقر ـ ودائما بالنسبة لولاية تلمسان ـ حول ملف الشعاع الجمركي، هذا الملف الذي لم يسجل أي تطور؛ لهذا، السيد الوزير المحترم، أعطيك الحل وأطالب سيادتكم بتطبيق أحكام المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 18 ـ 300 المؤرخ في 26 / 11 / 2018، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 20 ـ 73 المتعلق بتنقل بعض البضائع في المنطقة البرية من النطاق الجمركي، هذه المادة التي تجيز للوالي المختص إقليميا، أي والي ولاية تلمسان، أن يحدد قائمة البضائع الخاضعة لرخصة التنقل في الولاية وذلك بناء على اقتراح اللجنة المحلية لمكافحة التهريب، مصالح الجمارك، الضرائب، التجارة، والفلاحة، فالقائمة الإطار المعمول بها محليا والمنصوص عليها في قرار السيد وزير المالية المؤرخ في 8 جانفي 2023 تنص على 28 مادة يمكن أن تكون محل إعفاء من رخصة التنقل بموجب قرار من الوالي.

السيدات والسادة الحضور، نصرح اليوم أمام عنايتكم أن ظاهرة تهريب هذه المواد على مستوى ولاية تلمسان منعدمة كل الانعدام، بفعل الإجراءات التي اتخذتها السلطات العليا للبلاد، لاسيما حفر الخندق على طول الشريط الحدودي من جهة، ومن جهة ثانية، يقظة مختلف الأسلاك الأمنية وعلى رأسها مصالح الجيش الوطني الشعبي ومصالح الجمارك، مشكورين جميعا ـ من قبة مجلسنا الموقر ـ على جميع الجهود الجبارة المبذولة، إذن، نطالبكم، السيد الوزير المحترم، بعدم إخضاع هذه المواد لرخصة التنقل في ولاية تلمسان للدفع بالحركة التجارية بهذه المنطقة الحدودية، أما بالنسبة لباقي المواد، السيد الوزير، المذكورة في القائمة الإطار والبالغ عددها 41 مادة، فأقترح على سيادتكم، السيد الوزير المحترم، مراجعتها بالنسبة لولاية تلمسان، بناء على إمكانية تهريبها، نظرا للمعطيات التي ذكرتها سابقا، السيد الوزير الفاضل، المحترم، هذا المطلب هام ومستعجل، نرجو من سيادتكم التكفل به في القريب العاجل، والتدخل على المستوى المركزي، في ظل غياب أي ملموس على المستوى المحلي.

شكرا لكم مجددًا السادة الأفاضل، على حسن الإصغاء والاستماع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بلعياشي؛ الكلمة الآن إلى السيد يوسف إيدر.

السيد يوسف إيدر: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل

الصلاة وأزكى التسليم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد ممثل الحكومة، وزير المالية الفاضل،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

السادة إطارات الوزارة،

السادة رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مناقشة نص القانون المتعلق بتسوية الميزانية لسنة 2022، على مستوى مجلس الأمة، ليعكس مدى اهتمام المشرع بتمكين الهيئات التشريعية من ممارسة حقها في الرقابة على صرف المال العام، خصوصا، وعلى عمل الحكومة، عموما، وخاصة ما تعلق بمدى تنفيذ مختلف قوانين المالية المصادق عليها وكذا الأثر الملموس لمختلف جوانبه على الحياة اليومية للمواطن؛ ولعل من بين أهم النقاط، سيدي الوزير، التي لفتت انتباهنا في نص هذا القانون ما يلي:

ـ تفاوت نسبة استهلاك الاعتمادات المالية المرصودة بعنوان قانون المالية بين مختلف القطاعات.

ـ ضعف وهشاشة الإحصائيات المتعلقة بتحصيل الجباية المحلية التي تعد إحدى ركائز الواردات.

ـ كثرة اللجوء في معظم العمليات أو بعضها إلى إعادة التقييم، مما يكبد الخزينة العمومية خسائر كبرى وعدم الانطلاق الفعلي في تجسيد بعض المشاريع.

وبناء على ما سبق ذكره، فإننا نقترح على سيادتكم:

1 ـ الحرص على مدى نجاعة ونضج الدراسات قبل الوصول إلى مرحلة الإنجاز، تفاديا لمسألة إعادة تقييم المشاريع.

2 ـ توفير قروض الدفع لإنجاز المشاريع وخاصة التي تعرف تقدما فيزيائيا ملحوظا ولا يواكبها توفير التغطية المالية، على سبيل المثال، التقدم الفيزيائي 45 ٪ بينما التغطية المالية لا تتعدى 10 ٪ وهذا حفاظا، أولا، على هيبة ومكانة الوصي على المشروع من جهة، وحفاظا على المتعاملين الاقتصاديين من جهة أخرى، كما لا يفوتني، سيادة الرئيس المحترم، والسيد الوزير والحضور، ونحن على أبواب أو في مرحلة انطلاق جلسات التحكيم التحضيرية لقانون المالية لسنة 2026 وباسم منتخبي ولاية أدرار، سواء المحليين أو الوطنيين أو الساكنة، نطالب سيادتكم بتسجيل عملية ازدواجية الطريق الوطني رقم 6 في شقه الرابط بين بلدية تسابيت إلى بلدية رقان وصولا إلى بلدية أولف، والله، السيد الرئيس، السيد الوزير، إننا نعاني من هذا الطريق معاناة كبيرة، حوادث مرور يومية، طريق مهترئ، أصبح لا يصلح للاستعمال أبدا وذلك في شقه الرابط من بلدية تسابيت وصولا إلى بلدية رقان مرورا ببلدية أولف، هذا الطريق، السيد الوزير، بعد كل الصرخات وبعد كل الطلبات من مختلف الفاعلين، إلا أنه إلى حد الساعة لم تسجل فيه عمليات معتبرة من أجل التكفل بهذا الانشغال، لذلك نرجو من سيادتكم النظر والتكفل بهذا الانشغال، في إطار جلسات التحكيم في قانون المالية لسنة 2026، وإن شاء الله، نستبشر خيرا بكم ونبشر أبناء ساكنة الولاية بتسجيل هذا المشروع الهام وجزاكم الله خيرا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد يوسف إيدر؛ الكلمة الآن إلى السيد بلقاسم بولغيتي، فليتفضل.

السيد بلقاسم بولغيتي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير،

لقد اعتدنا مع كل إعلان عن الميزانية العامة للدولة أو تسوية الميزانية أن نتوقف أمام الأرقام والمؤشرات ونحاول أن نحلل نسب العجز أو الفائض، ونقارن بين بنود الإنفاق. لكن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها أن المواطن البسيط لاتعنيه هذه الأرقام المجردة بقدر ما يعنيه أثرها الملموس في حياته اليومية.

فالمواطن لايسأل عن حجم الإنفاق بقدر ما يسأل: هل سيتوفر العلاج؟ هل ستتحسن الخدمات؟ هل ستنخفض كلفة المعيشة؟ وهل؟ وهل؟ وهل؟

السيد الوزير المحترم،

إن التحدي الأكبر أمامنا جميعا لا يكمن فقط في حسن إدارة الموارد وتوزيعها، بل في ضمان أن تنعكس هذه الإدارة على أرض الواقع، فكل رقم معلن في قانون تسوية الميزانية يجب أن تكون له ترجمة عملية على حياة المواطن وكل خطة إنفاق يجب أن تكون مصحوبة بمؤشرات أداء، تقاس بها فاعلية هذه الميزانية، بعيدا عن لغة الأرقام المجرّدة.

السيد الوزير المحترم،

ومن الأثر الذي نرجوه من تسوية هذه الميزانية على مستوى ولاية تيميمون الفتية أن ينعكس هذا الأثر في تطوير قطاع التربية والتعليم، من خلال برمجة بناء متوسطات وثانويات جديدة للقضاء على ظاهرة الاكتظاظ وأشير بالذات إلى كل من بلدية تينركوك وطلمين ودلدول وشروين، كما نطلب منكم، سيادة الوزير، وبكل تقدير وحرص على مصلحة المواطن، النظر في تخصيص ميزانية مستعجلة لإتمام مشروع مستشفى 60 سريرا بدائرة أوڤروت، لما له من أهمية بالغة في ضمان التغطية الصحية لسكان المنطقة.

سيدي الوزير، هذا المستشفى عنده 10 سنوات تقريبا، واليوم هو يحتاج إلى ميزانية من أجل إتمام أشغاله خاصة، التجهيز؛ وقد تم إرسال عدة مراسلات في هذا الإطار.

كما نلتمس من سيادتكم برمجة إنجاز مستشفيين بسعة 60 سريرا في كل من دائرة تينركوك ودائرة شروين استجابة للنمو الديمغرافي واتساع الرقعة الجغرافية.

أما بخصوص قطاع الأشغال العمومية، فإن ولاية تيميمون بحاجة ماسة إلى تعزيز شبكة الطرقات الداخلية التي تربط بين القصور والمناطق السكنية، بمايسهم في فك العزلة، وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي؛ ومن المشاريع ذات الأولوية في هذا الصدد، نلتمس برمجة طريق تيميمون ـ أولاد سعيد، وطريق لمطارقة ـ أدرار، وطريق أولاد عيسى ـ أجدير مرورا بطلمين وطريق دلدول ـ الواجدة وطريق مقيدن ـ تينركوك، باعتبار أن هذه المناطق، أولا، هي مناطق فلاحية ولابد أنها تحتاج إلى شبكة طرقات.

إن الاهتمام بالبنية التحتية في ولاية تيميمون ليس مجرد ترف عمراني، بل هو أساس التنمية ومدخل لتحسين مستوى المعيشة وتيسير الخدمات وتعزيز التماسك الاجتماعي.

السيد الوزير،

لا يفوتني في هذا السياق، أن أشير إلى وجود عدد من المشاريع الحيوية المتوقفة عبر مختلف القطاعات والسبب الرئيسي في ذلك هو غياب قروض الدفع اللازمة لاستكمال الأشغال؛ وعليه، نناشد سيادتكم التدخل وتوفير قروض الدفع المستحقة حتى تعود عجلة التنمية، كما بلّغني سكان تيميمون رسالة، باعتبارها ولاية جديدة، فهي بحاجة إلى برنامج خاص، حتى نتمكن من التنمية المحلية، أي كل ما طرح هو بحاجة إلى ميزانية خاصة.

وفي الأخير، سيدي الوزير، نشكركم ونتمنى لكم التوفيق، بارك الله فيكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم بولغيتي؛ الكلمة الآن إلى السيد عبد الكريم بوغالم.

السيد عبدالكريم بوغالم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على سيدنا محمد، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية الفاضل،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان الفاضلة،

الوفود المرافقة للسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم.

يشرفني أن أتدخل في إطار مناقشة القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2022، والذي يأتي في سياق التزاماتنا الدستورية، لاسيما المادة 155 من الدستور، وأحكام القانون العضوي رقم 18 ـ 15 المتعلق بقوانين المالية.

هذا النص التشريعي، الذي يعتبر من أدوات الرقابة البرلمانية الحيوية، يهدف إلى تقييم مدى التزام الحكومة بتنفيذ الاعتمادات التي صوت عليها البرلمان، كما يتيح لنا الوقوف على الفارق بين التقديرات والنتائج الفعلية، سواء تعلق الأمر بالإيرادات أو النفقات أو التسيير العام للمالية العمومية.

السيد الرئيس،

حسب ما ورد في القانون، بلغت إيرادات الميزانية العامة ما يفوق 7358 مليار دينار، بينما فاقت النفقات 10495 مليار

دينار، مما أدى إلى عجز مالي قدره 3137 مليار دينار، وهو عجز نحتاج إلى الوقوف عند أسبابه بدقة، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الجباية البترولية كمصدر أساسي للتمويل.

ورغم أن الحسابات الخاصة للخزينة سجلت فائضا معتبرا قدر بـ 1241 مليار دينار، إلا أن استمرار اعتماد الدولة على تمويل العجز من الخزينة يطرح إشكاليات تتعلق بالاستدامة المالية، ويبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية في المنظومة الجبائية، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتقليص النفقات غير المنتجة وغير الضرورية.

السيد الرئيس،

لقد أبرز تقرير مجلس المحاسبة أهمية مراجعة أنماط التسيير المالي، وتعزيز الشفافية في تنفيذ الميزانية، خاصة على مستوى نفقات التجهيز التي فاقت 3050 مليار دينار، والتي لم تنعكس، في كثير من الحالات، على مستوى التنمية المحلية وتحسين نوعية الخدمات العمومية.

السيد الرئيس،

إننا بحاجة إلى:

- تقييم أثر هذه النفقات على التنمية الفعلية والواقعية،
- ضمان نجاعة الإنفاق العام،
- تعزيز رقابة الأداء لا رقابة الشكل والمستندات والوثائق فقط،
- تحقيق التوازن في توزيع الموارد بين الجهات والمناطق والقطاعات.

ومن هنا ومن هذا المنبر، أدعو الحكومة إلى:

1ـ تطوير نظام المعلومات المحاسبية لتمكين الرقابة البرلمانية الفعلية،

2ـ تعزيز استقلالية مجلس المحاسبة وتوصيل ملاحظاته إلى البرلمان بصفة مبكرة،

3ـ توجيه الاستثمار العمومي نحو القطاعات المنتجة التي تضمن خلق الثروة ومناصب الشغل،

4ـ تسريع عمليات الرقمنة للمعاملات المالية والمصرفية.

وفي الختام، أؤكد أن المصادقة على قانون تسوية الميزانية لا ينبغي أن يكون إجراءً شكليا، بل يجب أن تُشكل محطة لتقييم الأداء واستخلاص الدروس لتفادي التكرار في قوانين المالية القادمة.

شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

عاشت الجزائر حرة ومستقلة.

شكرا.

السيد الرئيس: شكرا لزميلي، السيد عبد الكريم بوغالم؛ الكلمة الآن إلى السيد يحي شارف، فليتفضل.

السيد يحي شارف: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير،

إن المتعارف عليه هو أنه إذا كانت ميزانيات الدولة تقاس بمقدار المبالغ المخصصة والاعتمادات المرصودة للتسيير والتجهيزات، فإن نجاعتها تظهر في مدى التزام الحكومة والدوائر الوزارية بتنفيذ وإنجاز وتحقيق الأهداف المسطرة والغايات المأمولة، أي في مدى انعكاس تنفيذ البرامج المالية وصرف الأرصدة المالية المخصصة على الحياة اليومية والمعيشية للمواطنين، من رفاه اجتماعي ومشاريع إنمائية وفرص عمل وبنى تحتية وخدماتية.

السيد الوزير،

لقد خصصت الدولة الجزائرية اعتمادات مالية ضخمة وغير مسبوقة منذ تولي السيد رئيس الجمهورية، مقاليد القاضي الأول في البلاد، رغبة منه في الحفاظ على الطابع الاجتماعي، والتضامني للدولة، حيث تم اعتماد نمط جديد يتمثل في اعتماد ميزانية البرامج والأهداف عوض ميزانية الوسائل، ولا أحد ينكر المؤشرات الإيجابية والنتائج المحققة، خاصة، في المجال الاجتماعي والتضامني والفلاحي وغيرهم.

السيد الوزير،

هناك بعض النقاط الهامة ذات الصلة بالميزانية، أردت الإشارة إليها وعلى الحكومة دراستها واتخاذ حلول لها،

لأنها تمس حياة المواطن من جهة، والحكومة من جهة ثانية، وهي كالآتي:

أولا: قضية السيارات، حيث مازال المواطن الجزائري يحلم بشراء سيارة مصنعة وطنيا وبأسعار معقولة، لأن ما نعيشه اليوم غير مقبول، حيث وصلت أسعار السيارات المستعملة والقديمة إلى أسعار خيالية وجنونية فاقت أسعار السيارات الجديدة في بعض الحالات.

ثانيا: الإسراع في فتح مكاتب لصرف وبيع العملة الصعبة.

ثالثا: إستبدال الأوراق النقدية الحالية للقضاء على التضخم وإرجاع الأموال المكدسة خارج البنوك وهي كثيرة وكثيرة جدا.

رابعا: رقمنة القطاع المالي والجبائي لمحاربة التهرب الضريبي وتبييض الأموال وتطوير وعصرنة عمل البنوك العمومية والبورصة.

خامسا: تنظيم الأسواق الموازية والتجارة الفوضوية وفق دفاتر شروط محددة.

السيد الوزير،

نرجو ونلتمس من الحكومة تدارك النقائص والعجز المسجل في الميزانيات السنوية؛ وعليها بإعداد ميزانية 2026 على ملاحظات واقتراحات مجلس المحاسبة والكناس (CNAS) والتوصيات المقدمة من أعضاء البرلمان بغرفتيه، خاصة وأن الوضع الدولي والتوترات الإقليمية والحرب الإسرائيلية على إيران، بلا شك، ستكون لها آثار وتداعيات على الاقتصاد العالمي عموما والجزائر خصوصا.

السيد الرئيس،

أغتنم هذه المناسبة لأطلب من السيد الوزير صب المبلغ المتبقي والمقدر بـ 250 مليار سنتيم لاستكمال الشطر الثاني من الطريق الوطني المزدوج رقم 13 الرابط بين سيدي بلعباس ودائرة تلاغ، هذا الطريق عند استكماله سيفك العزلة عن المناطق ويخلق حركة تنموية ويقلل من حوادث المرور.

كذلك، السيد الوزير، نطلب منكم تخصيص مبلغ مالي لإنجاز طريق اجتنابي بمدينة سيدي بلعباس وهذا لتجنب الضغط، خاصة الشاحنات في وسط المدينة.

كما نطلب منكم، السيد الوزير، تخصيص مبلغ مالي لإنجاز الطريق الازدواجي الرابط بين مدينة سيدي بلعباس ومدينة عين تموشنت، خاصة ونحن في فصل الصيف الذي تشهد فيه شواطئ مدينة عين تموشنت إقبالا كبيرا للسياح وهذا الطريق معروف بخطورته وذلك لتفادي الحوادث وسقوط أرواح المواطنين.

أخيرا، رحم الله شهداءنا الأبرار وتحيا الجزائر.

السيد الرئيس: شكرا للسيد يحي شارف؛ الكلمة الآن إلى السيد عادل عناية، وهو المتدخل ما قبل الأخير، تفضل.

السيد عادل عناية: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد الوزير، ممثل الحكومة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السادة إطارات الوزارة،

السيدات زميلاتي والسادة زملائي، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يعد قانون تسوية الميزانية 2022، فرصة سانحة لرفع بعض الانشغالات التنموية للولايات التي ينتمي إليها السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، وفي هذا الاتجاه نطرح عليكم، السيد الوزير المحترم، بعض انشغالات ولايتي، بسكرة.

أولا – قطاع السكن

فيما يخص برنامج التجزئات الاجتماعية على مستوى ولاية بسكرة والمقدر عددها بـ 45 تجزئة، حيث بلغ عدد المستفيدين أكثر من 1600 مستفيد، بالإضافة إلى مستفيدي تجزئة الحي القصديري والذي يعادل 1016 مستفيدا، بحيث تقدر إعانة الدولة لمستفيدي التجزئات الاجتماعية بالجنوب 1 مليون دينار جزائري وهو مبلغ زهيد وذلك راجع إلى تضاعف وارتفاع تكاليف البناء والمواد الأولية ومختلف الأعباء.

سيدي الوزير،

نطلب منكم الرفع من قيمة هذه الإعانة أو على الأقل إدراج هؤلاء المستفيدين ضمن الأرضية الرقمية لقبول ملفات إعانة الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية (F.N.P.O.S).

ثانيا ـ قطاع الصحة

سيدي الوزير، نطلب منكم:

ـ إنجاز مستشفى 60 سريرا بدائرة أورلال، والتي تضم كل من بلديات: أوماش، أورلال، أمليلي، ليوة، المخادمة، وأيضا لا ننسى مدينة سيدي عقبة، المدينة التاريخية، التي تضم أربع بلديات ويقدر عدد سكانها 150 ألف نسمة، لا يزالون يعانون من المستشفى القديم، السيد الوزير، أرجو محاولة رفع التجميد عنه.

ثالثا ـ قطاع النقل

ألم يحن بعد تسجيل مشروع ترامواي بسكرة والدراسة منجزة منذ سنة 2013؟ وهذا المشروع الحلم لم يكتب له التسجيل بسبب محدودية الموارد المالية لسنوات ماضية، والحمد لله، نحن الآن، إن شاء الله، في أريحية على ما أظن.

رابعا ـ قطاع الأشغال العمومية

السيد الوزير،

مواصلة إنجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم 83 إلى غاية بلدية زريبة الواد، على مسافة 35 كلم، لما يشهده هذا الطريق الذي أصبح الآن يسمى طريق الموت؛ والله نتأسف ـ سيدي الوزير ـ من حركية كثيفة خاصة وأن المنطقة تحتوي على العديد من الأسواق الجهوية والوطنية ومختلف المنتجات الزراعية.

ـ إنجاز ازدواجية الطريق الوطني رقم 31 الرابط بين بسكرة وبلدية مشونش إلى حدود ولاية باتنة على مسافة 44 كلم وكذلك ازدواجية الطريق الرابط ما بين بسكرة والولاية المنتدبة الجديدة بريكة على مسافة 10 كلم، حيث ننوه أن الدراسة موجودة لكلا المشروعين.

خامسا ـ قطاع الري: مشاكل تطهير الزاب الغربي

ـ إشكالية عدم تسجيل مشروع محطة تصفية الصرف الصحي لـ 10 بلديات: فوغالة، الغروس، برج بن عزوز، طولقة، ليشانة، بوشقرون، مخادمة، أورلال، أمليلي، حيث إن هذا المشروع مهم جدا لتحصيل واستغلال مياه الصرف الصحي لهاته البلديات مجتمعة، بحيث لديها نفس المصب مع المحافظة على الثروة المائية الباطنية والغطاء النباتي لهاته المنطقة والتي هي فلاحية بامتياز، مع العلم أن الدراسة موجودة، سيدي الوزير، منذ سنة 2003 من طرف مكتب الدراسات (HPE).

وفي الأخير، سيدي الوزير، تقبلوا فائق الاحترام وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عادل عناية؛ الكلمة إلى السيد محمد رباح وهو آخر متدخل في هذه الأمسية، فليتفضل.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمـن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

السادة المدراء العامون والإطارات المرافقة للسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن الغرض الأسمى من قانون تسوية الميزانية هو معرفة مدى تطبيق الأبعاد المتعددة التي حققت من وراء رصد ميزانية الدولة الموزعة على مختلف القطاعات الوزارية.

وهنا وجب علينا، كممثلين للشعب، أن نتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالأسئلة التالية:

– هل حققت الميزانية التوازن المالي بين النفقات والإيرادات؟

– هل حققت الميزانية بعدها الاقتصادي والمتمثل أساسا في خلق بيئة مناسبة وجذابة للاستثمار المحلي والأجنبي؟

– هل حققت الميزانية بعدها الاجتماعي وكذا خلق الثروة ومناصب الشغل؟

– السيد الوزير، إن أهم مرجع نعتمد عليه في تحليل قانون تسوية الميزانية هو تقرير مجلس المحاسبة، وبالمناسبة أين وصل مشروع القانون العضوي لمجلس المحاسبة؟

– نقول إن ملاحظات مجلس المحاسبة دائما نفسها، تقريبا، فلماذا لا يتم تكليف لجنة للمتابعة؟

– بخصوص ميزانية 2022، أنت تعلم، السيد الوزير، أنه تم تجميد بعض بنودها ونحن نناقشها اليوم، فهل نجح نظام التحصيل الجزافي؟

– وإذا كان كذلك، لماذا لا يتم توسيعه وتعميمه؟

– نسجل ضعف التحصيل الضريبي في القطاع الاقتصادي، المرافق الضريبية مهترئة وغير مهيئة، السيد

الوزير، هؤلاء أناس جاؤوا يسددون مبالغ للدولة، على الأقل، يكونون في أريحية.

– تراكم بواقي التحصيل من المؤسسات.

– بخصوص الجمارك، السيد الوزير، ما يقارب 45 مليار دولار هي ميزانية الاستيراد، هل لدينا العدد الكافي من أعوان الجمارك وكذا المعدات لمراقبة وتدقيق ما نستورده؟

– قضية جمركة السيارات ومعرفة قيمة الضريبة عليها، وماذا أعدت وزارة المالية بخصوص قضية "الكابة" التي أوصى السيد رئيس الجمهورية بضرورة تقنينها؟

– إعداد قانون المالية دائما، السيد الوزير، يكون بالعجز ونجد أن 35 ٪ للأجور و 35 ٪ للدعم الاجتماعي، في حين أن الميزانية المخصصة للتجهيز دائما ضعيفة!

– نظام (R.T.G.S) هو نظام جديد ولقد تم التركيز المركز، السيد الوزير، كان الربيع وكانت الشمس والعصافير تزقزق وكانت الأمور تسير على ما يرام ـ الآن تم التركيز المركز، أظن، السيد الوزير، أن 58 ولاية لا يمكن.. لو حدث عطب في وزارة المالية سيتوقف كلهم عن تسديد أجور موظفيهم.

– مشكل ضعف الحوكمة والتسيير.

– دور الصيرفة الإسلامية في إدخال الأموال إلى البنوك.

– مسح ديون المؤسسات المفلسة.

شيء آخر، السيد الوزير، أنا منذ سنة 2022 وأنا عضو بمجلس الأمة، وقد تمت المصادقة على نصوص قانون الصفقات العمومية، قانون العقار الصناعي، المحاسب العمومي، قانون الاستثمار وقانون النقد والقرض، وبالعودة إلى قانون الصفقات العمومية وإلى يومنا هذا لم تصدر النصوص التنظيمية! كان من المفروض أن تصدر الشهر الماضي، لأن النصوص التنظيمية كانت كثيرة وأظن أنكم تريدون تقليصها، السيد الوزير، فيما يخص قانون الصفقات فإن أغلبية المسؤولين الذين هم في السجون بسبب قانون الصفقات هذا، إذن، يجب إعطاء ضمانات للمسير وللآمر بالصرف، هذا الأمر الأول.

ثانيا، السيد الوزير، لما نتابع إعلانات منح الصفقات نجد، دائما، تصحيح الأخطاء، السيد الوزير، تصحيح الأخطاء يكون بهوامش، بفواصل ولكن لا يكون تصحيح الأخطاء بالملايير! وهذا ما نلاحظه، ولك، السيد الوزير، أن تفتح تحقيقا في الموضوع.

فيما يخص قانون النقد والقرض، لم يفتح مكتب للصرف إلى يومنا هذا!

فيما يخص قانون تسوية البنايات 15 – 18، هذا القانون، السيد الوزير، مثلا، في ولاية المدية يوجد أكثر من 3000 ملف متوقف، تقريبا، كل التحفظات تكون من طرف شركة سونلغاز، سونلغاز هي ليست عضوا حتى في اللجنة التقنية الموجودة على مستوى الدائرة، إذا كانت سونلغاز لديها مشاكل مع من أنجزوا بناياتهم، فلها واسع النظر للذهاب إلى العدالة.

السيد الوزير، نثمن عاليا القرار الوزاري المتعلق بتطهير العقار الفلاحي التابع لأملاك الدولة، هذا قد تم إمضاؤه منذ ثلاثة أو أربعة أيام.

السيد الوزير، بخصوص تحيين أجور المنتخبين المحليين؛ وقد سبق أن طرحنا هذا السؤال على السيد وزير المالية السابق، كان يقول بعد أشهر، ثم الملف على طاولة الوزير الأول والعهدة الانتخابية للمنتخبين المحليين سوف تنتهي ولم يتم تحيين أجورهم بعد! أي الاستفادة من النقطة الاستدلالية والاستفادة من العلاوات، الاستفادة من الزيادات، لم يستفيدوا منذ 5 سنوات!

السيد الوزير، تمت اليوم المصادقة على قانون الوقاية من المخدرات وهذا لا يتحقق إلا بتكثيف جهود كل القطاعات، وهنا وجب تسجيل دراسة وإنجاز مؤسسات تربوية للقضاء على الاكتظاظ والتسرب المدرسي وإنجاز مؤسسات صحية ومؤسسات شبانية ومؤسسات رياضية.

السيد الوزير، بخصوص المنحة السياحية، رجاءً، أنا أرى أن الوضع العالمي لا يسمح أبدا بالمضي في هذا الاتجاه، فنرجو التريث في الموضوع.

السيد الوزير، فيما يخص الاستثمار، لدينا في ولاية المدية 940 هكتارا للعقار الاقتصادي، منها 280 هكتارا للعقار الصناعي، تم تسليم 18 قطعة إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وقد تم إدخال 14 قطعة منها في المنصة بمساحة 8 هكتارات، أي 8هكتارات من 278، ما هو السبب في أن الوكالة لا تقبل مناطق غير مهيأة؟ ولما تتكلم مع باقي الوزراء على التهيئة، يقولون إن وزارة المالية لم تمنح لنا!

نسجل أيضا، السيد الوزير، بخصوص المنطقة الصناعية قصر البخاري، منحت وزارة الصناعة 500 مليار لتهيئة المنطقة، وحدث تحفظ على حماية المنطقة من مياه الأودية، وهنا شكلت لجنة وتم تحديد مبلغ 80 مليارا لصالح مديرية

الري؛ وإلى يومنا هذا لم يتم تحصيل هذا المبلغ، حتى يتم الانتهاء من تهيئة المنطقة الصناعية بقصر البخاري.

السيد الوزير، ولاية المدية محتاجة أيضا إلى 90 مليارا في مجال الري، حتى نربط سكان المدية بسد غريب، ولاية عين الدفلى وأم الريش بالبيرين.

في الأخير، السيد الوزير، قضية الطريق الاجتنابي الرابع، الرابط بين برج بوعريريج، مسيلة، البرواقية وعين الدفلى، هذا الطريق، السيد الوزير، يتطلب 3.3 مليارات، أضيفوها إلى ميزانية العجز، الآن في ميزانية العجز هناك 62 مليارا تقريبا، ليس في الأمر شيء أن تصبح 65 مليارا، وننجز هذا الطريق ونتخلص من الاكتظاظ الموجود حتى في العاصمة.

السيد الوزير، أتمنى أن تسجل هذه النقاط؛ وأيضا فيما يخص السكة الحديدية الرابطة بين الشفة وقصر البخاري وهذا مشروع رئيس الجمهورية، لابد أن يسجل، إضافة إلى تزويد المياه بولاية المدية بواسطة تحلية مياه البحر.

شكرا لكم، عذرا للسيد الرئيس على الإطالة والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رباح؛ بارك الله فيك، قضية الطريق مابين الشفة والبرج هو مطلب قديم.. إن شاء الله، أظن، السيد الوزير، تحتاجون إلى قليل من الراحة لتحضير أنفسكم للرد؛ وبالتالي زميلاتي، زملائي نوقف الجلسة لمدة عشر دقائق أو خمس عشرة دقيقة، أرجوكم فقط ألّا تذهبوا بعيدا حتى نستأنف جلستنا مباشرة، لأن عملية التصويت تنتظرنا مباشرة بعد رد السيد الوزير.

شكرا والجلسة موقفة.

إيقاف الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة الرابعة مساء
واستئنافها على الساعة الخامسة والدقيقة التاسعة والعشرين مساء

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مستأنفة.

نستأنف أشغالنا والكلمة إلى السيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير: بسم الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلتي السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية،

السيدات والسادة أعضاء المجلس.

بعد المناقشات أو التدخلات القيّمة لنص قانون تسوية الميزانية لسنة 2022؛ في البداية، أشكر السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس على تدخلاتهم التي تعتبر مرجعا لتحسين تسيير المال العام، أوجه كذلك تشكراتي إلى قضاة مجلس المحاسبة على مساهمتهم الإيجابية في دراسة المشروع التمهيدي لهذا القانون، وقد كان تقييما شاملا لتحسين الإيرادات وتسيير النفقات العمومية خلال السنة المالية المعنية.

المبيّن من الملاحظات والتوصيات المقدمة أنها تمثل التوجيهات التي تشكل قاعدة لتحسين التحكم في التقدير الميزانياتي وإجراءات تسيير ميزانية الدولة، وهي محل اهتمام خاص على مستوى الحكومة.

من دون إطالة، سأحاول الإجابة على تساؤلات السادة أعضاء المجلس وتدخلي يكون بصفة منتظمة، بحيث سجلنا فيه تساؤلات عن الصفقات العمومية وتساؤلا عن نظام الدفع الإلكتروني، أي (R.T.G.S) ويوجد تساؤل عن الدين وتساؤل عن التحصيل الجبائي ويوجد تساؤل عن العجز المسجل في الميزانية، وتساؤل عن الإصلاحات التي عرفها قطاع المالية، وهناك سؤال مهم يتعلق بالتحويلات الاجتماعية، وهناك مسائل أعتبر أن وزارة المالية ليست معنية بها مباشرة ولكن سأحاول التطرق إليها بصفة موجزة.

أولا، بخصوص الصفقات العمومية، حقيقة، هناك قانون جديد لسنة 2023 للصفقات العمومية والذي ينص على وضع أو إصدار نص تنفيذي لهذا القانون، وإلى حد الآن لم يصدر هذا النص التنفيذي، إلا أن هذا لا يمنع من ممارسة أو أن تتم العملية تحت غطاء المرسوم الساري المفعول إلى يومنا هذا، وسبب تأخر صدور هذا النص يعود إلى الأسباب التي ذكرتموها، أي أن الإجراءات التي نص عليها والقواعد والنصوص التنفيذية للصفقات العمومية استغرقت الوقت ولم تعط المرونة الكافية للآمرين بالصرف، أي المسؤولين عن البرامج، أي إطارات الوزارات، ولهذا

نحن فضلنا أخذ الوقت الكافي لكي يتجاوب هذا النص التنفيذي مع الطلبات الآتية من الميدان، لكي تكون هناك مرونة أكثر في إدارة الصفقات العمومية، هذا من الجانب الأول.

بخصوص نظام (R.T.G.S)، بودي أن أوضح أن هذا النظام، في الحقيقة، ليس له علاقة بالصفقات العمومية، بل هو نظام دفع، تحت رعاية وإشراف وتسيير بنك الجزائر الذي يسمح بالتحويلات في أي مجال، وحتى الأشخاص الطبيعيون، لما يقوم شخص بأمر تحويل مبلغ ما من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) أي من بنك إلى بنك يخضع إلى نظام (R.T.G.S)، هناك سقف محدد، كل المبالغ التي تفوق 1 مليون دينار تخضع لهذه الطريقة، والقصد يظهر لي حسبما...

لماذا ؟ لقد تطرقت البارحة إلى هذا الموضوع، الناس يذكرون (R.T.G.S)، هو في الحقيقة الأسباب مرتبطة... وقد ذكرها مقرر اللجنة ونشكره على أنه كان وفيا للأسئلة التي طرحت والأجوبة التي قدمتها، أشكرك من دون مجاملة، في الحقيقة، أينما وجد المال هناك تسيير السيولة، حتى الشخص الطبيعي في كل 25 من الشهر يتقاضى مرتبه وبالتالي، يسير مع السيولة من أول يوم في الشهر إلى غاية اليوم الخامس والعشرين، إذن، السبب الذي ظهر على الساحة هو أن نظام (R.T.G.S) هو من تسبب في عدم تقاضي الناس حقوقهم، إلا أن السبب الوحيد هو إدارة السيولة، وأبشر، السيد العضو أو السادة الذين طرحوا هذا السؤال، نحن البارحة قمنا بمعالجة هذا الأمر، حيث إن كل الفواتير التي كانت متراكمة منذ الشهر الأول أو الشهر الثاني، تم دفع 85 ٪ منها تقريبا البارحة، إذن، هذه الإجابة على قضية (R.T.G.S).

الدين العمومي، هنا أفضل أنني لا أكون مدرسا للاقتصاد لأن معظمكم تعرفونه، ولكن هذه قاعدة اقتصادية متفق عليها منذ قرون وهي أن أي بلد يحتاج أنه يستثمر ولديه مصاريف، والدين في حد ذاته ليس عيبا، عندما تكون القدرات لـ... وهذا الدين الدائم.. لماذا نتكلم الآن عن نسبة 60 ٪ كحد أقصى؟ يعني، أردت أن أوضح هذا الأمر لأي طرف لديه دراية بالاقتصاد وإدارة المال، وهو أن الدين ليس عيبا واليوم نحن لسنا في أزمة دين، الدين يجدد كلما تصل آجال التسديد، فيُسدد إما من الأموال الخاصة أو يجدد عن طريق الدين.

النقطة الرابعة، فيما يخص التحصيل الجبائي، حقيقة، في تقرير مجلس المحاسبة ظهرت بعض الأرقام، لا نقول فيها خطأ لكن سوء فهم وسوء قراءة، حقيقة، في سنة 2022 التحصيل الجبائي لم يكن بنفس الوتيرة وبنفس الحجم الذي كان في السنوات السابقة أو التي بعدها والسبب بسيط وهو يرتبط بجائحة كورونا، لأنه تمت ترتيبات وقرارات تسمح للمتعاملين الاقتصاديين أن يؤجلوا الدفع بسبب أن نشاط سنتي 2021 و2022 كان محدودا.

فيما يخص عجز الميزانية، مرة أخرى سأحكي لكم اليوم قصة، اليوم هي أول حصة ولا أحب الخروج كثيرا عن الموضوع، لكن العجز هو نفس القضية، أولا، من الممكن أننا لما نقوم بجدول للمحاصيل والنفقات، مثلا يكون لدي مئة أصرف مئة أو يكون لدي طموح أكثر، لدي مئة أصرف أكثر وأغطي العجز بطريقة الدين، طبعا، تكون شروط الدين مقبولة ولدي القدرة على التحكم فيها.

الآن، نسبة العجز، هي التي فيها نقاش، لكن، مع الأسف، نادرا ما يقرر كنفقات التجهيز، لأن نفقات التسيير لا يوجد فيها مجال كبير، لأن معظمها تخصص للأجور، في نفقات التجهيز قليلا ما نصل إلى نسبة 80 ٪ من الاستهلاك، وهذا راجع لأسباب متعددة منها السبب الأول الذي تكلمنا عنه في قضية الصفقات، مثلا لكي تسجل اليوم يخصص مبلغ معين ويصدر في قانون المالية لإنجاز أو بناء مرفق عمومي ثم فيما بعد تنطلق الأشغال وإذا كانت في أحسن الحالات لاتكون إلا بعد تسعة أشهر، وذلك بسبب الإجراءات مثل المناقصات..و..و..

النقطة الأخرى، إصلاح قطاع المالية، قطاع المالية ينقسم طبعا إلى قسمين، القسم الإداري والقسم التجاري، أتكلم عن القسم الإداري الذي هو وزارة المالية ومصالحها، ما معنى الإصلاح؟ الإصلاح الجبائي هو دائم، وإصلاح النظام الجمركي هو دائم ويتأقلم مع تطور الاقتصاد، وإصلاح إدارة الميزانية كذلك مع دخول نظام ميزانية البرامج، أي الإصلاح فيما يخص الإجراءات والعمليات موجود، أما الإصلاح الذي هو خارج نطاق الإدارة وهو ما يخص المنظومة المالية بصفة عامة وهنا تدخل البنوك، طبعا وزارة المالية معنية مباشرة بالبنوك التي تملكها الدولة ومعنية كذلك بقطاع التأمينات، إذن، توجد عدة مواضيع تتعلق

بالإصلاح وأنا أكتفي باثنين أو ثلاثة:

أولا، قضية استخدام الدفع الإلكتروني أو استخدام.. هناك جهود منذ سنوات تبذل من طرف المتعاملين أي البنوك لتطوير طريقة الدفع وامتصاص السيولة الموجودة في السوق، ولكن هنا توجد عدة اعتبارات ومن الاعتبارات الأساسية أن الذهنيات لازالت غير مهيأة للخوض في هذا النوع من العمليات ولكن هذا لا يمنع.. بين قوسين قبل ثلاثة أسابيع تم التوقيع بين إدارة الخزينة العمومية والمديرية العامة للأمن الوطني وقيادة الدرك الوطني على أن الغرامات الجزافية لمخالفات قانون المرور تدفع آنيا في حاجز الدرك في الطريق السريع أو أي طريق ببطاقة الدفع أي (C.I.B) أو البطاقة الذهبية، أنا شخصيا منذ رجوعي للوزارة وأنا أنادي للوصول إلى هذا الأمر، لأنه كلنا نسير في الطريق وعندما تكون مخالفة ولإرجاع رخصة السياقة يجب أن نذهب إلى أقرب مكان يوجد به مركز للبريد لتدفع، المواطنون لما سمعوا بها قالوا: «والله لقد أرحتمونا، بهذه الطريقة، أمنحه البطاقة يسحب ثم يعيد لي رخصتي»، نوعا ما المقصود بهذا أنه لما يكون مضطرا يستخدم الدفع الإلكتروني، هذا الجانب الأول الخاص بإصلاح القطاع المالي، إصلاح القطاع المالي كان كذلك في توسيع العمليات البنكية لإدخال الصيرفة الإسلامية، واليوم صباحا في المجلس الشعبي الوطني كنت قد أجبت على هذا السؤال وفيما يخص أرقام الصيرفة الإسلامية هي إيجابية جدا أو تعطي أملا، هذا من الإصلاحات التي تمت في القطاع المالي.

أما ما يخص رقمنة الإدارات التابعة لوزارة المالية، نحن منذ تأسيس المحافظة السامية للرقمنة دخلنا في مرحلة مفصلية، أي هناك وتيرة اليوم لرقمنة إدارة الجباية أو إدارة أملاك الدولة، أما الجمارك فهم متقدمون تقريبا، وليسوا بحاجة إليها، بل نقول إدارة الميزانية والخزينة، نحن لدينا أمل كبير أنه في نهاية السنة يكون التقدم كبيرا، لا نقول يكون 100 ٪ هذا محال، لأن الشبكة في حد ذاتها تتوسع، على سبيل المثال، مع الولايات الجديدة، لذلك فنحن مضطرون أن نفتح مكاتب لأملاك الدولة ومكاتب للجباية وهذا يتطلب أن تكون فيه رقمنة.

آخر موضوع يهم وزارة المالية ولكن ليس لوحدها، وهو التحويلات، حقيقة، في سنة 2022.. في قانون المالية تنص مادة على أن تكون هناك لجنة متعددة الأطراف لدراسة موضوع التحويلات الاجتماعية (Les transferts sociaux) والتي هي حقيقة، مبالغ كبيرة، حوالي 30 ٪ ويوجد رقم ذكره أحد المتدخلين وهو 2400 أو 2500 مليار دينار ولكن السلطات العليا للبلاد... لظروف تعرفونها وأنتم أدرى مني بهذه الأمور، لكن مبدئيا أطمئنكم أن العمل موجود في وزارة المالية وبدأ منذ ذلك الوقت، لأن هذا الملف عويص ومعقد ويتطلب جمع المعطيات، لكن هذا لم يمنع وزارة المالية من أن تشتغل عن طريق مديرية الميزانية أو مديرية الاستشراف.

فيما يخص مكاتب الصرف، في الحقيقة، هذا من اختصاص بنك الجزائر، ولكن قد تم اتخاذ إجراءات قانونية من طرف بنك الجزائر إلا أنه لا يوجد طلب لأخذ الرخصة لممارسة هذا النشاط من قبل بعض الأطراف، سواء كانوا.. لماذا؟

هناك كلام طويل وعريض، وأقصد أن السلطات العمومية قامت بما يجب عليها في هذا الباب.

فيما يخص الشعاع الجمركي، أنا أشكر السيد العضو، وإن شاء الله، أنا سأتصل بك، نحن بالنسبة لنا وزارة المالية معنية بحكم أنها تشرف على إدارة الجمارك، ولكن مبدئيا، أنا شخصيا وإدارة الجمارك ليس لديها اعتراض، ولكن يجب أن يكون تنسيق كبير مع المؤسسات المعنية والإدارات.. إسمحوا لي.. إذن، نحن يمكننا أن نتعاون لإيجاد مخرج، حقيقة نحن متفقون وأنا شخصيا متفق وليس لدي مشكل وكذلك إدارة الجمارك التي هي معنية بصفة مباشرة..

الآن فيما يخص المشاريع، في السابق، وزارة المالية كان لها جانب خاص بالتخطيط، أي كان لها يد في أفكار المشاريع، لا أتكلم عن وزارة التخطيط التي كانت قبل تغيير النظام ودخلنا في إطار نظام اقتصاد السوق، لأن إدارة التخطيط بقيت حتى سنة 1997 أو 1998، وزارة المالية كان لها الكلمة في الاختيارات، لأن الاقتراحات لا تكون إلا من القطاعات، اليوم عندما نسمع قول إن وزارة المالية لم تسجل، نعم صحيح لم تسجل، ممكن.. ولكن لماذا؟

لأن الوزارة ليست حنفية.. لأن الوزارة لما تتدخل، تتدخل على أساس الموارد المتاحة، هذا من جهة.

من جهة أخرى، الاحتياجات، لما نتكلم عن الطريق بين

مدينة وأخرى، نحن مستعدون وأنا أتكلم كوزير للمالية، وأنا عضو في الحكومة، حقيقة، وأنا اليوم باسم الحكومة هذا الأمر متفقون عليه، لكن بالنسبة للمعطيات، نحن لا نملك المعطيات، ولهذا قبل شهر أو أقل بقليل، نحن في طريق وضع نظام متابعة، أولا، المشاريع التي هي قيد الإنجاز الآن عن طريق منصة داخلية ويمكن أن نشرك فيها المنتخبين المحليين على المستوى الوطني، لأننا اليوم ليس لدينا فكرة، وهذا واقع لا نستطيع إنكاره وهو أن العملية التي سجلت لبناء ثانوية في مكان ما، نعلم كم أنفقنا، ولكننا لا نعلم هل دامت مدة إنجازها سنتين أو ثلاث أو أربع سنوات؟ وهل تتطلب تقييما؟ هذا النظام سنسير به، إن شاء الله، عن قريب، وانطلاقا من هذا بإمكاننا من خلال النقاشات التي تتم مع القطاعات أن نتدخل ونأخذ بعين الاعتبار ما نسمعه منكم لأنكم أنتم الأدرى، أنت تعلم بأن الطريق.. أحد الأشخاص قال لي لو يتم إضافة 3 كيلومترات هنا ينقص حوالي 50 حادثا في الشهر وقد قالها لي أحد النواب ـ لا أتذكر من هو ـ عندما جاء لزيارتي، إذن، في هذا الجانب، نغيّر النمط ونخلق نمطا للمتابعة في الميدان، هو غير موجود الآن، نحن نسجل فقط ونرسم كما يقال.. الآن سنقوم بأخذ الصور، والمنصة، إن شاء الله، ستكون جاهزة بعد شهر أو شهر ونصف، وانطلاقا من هذا يمكننا أن نناقش القطاعات في قضية الاختيارات التي ستتم.

هذا ما لدي لأقوله، السيد الرئيس، إن شاء الله، أملي أنني كنت في المستوى، واعذروني إن لم أتناول كل الأسئلة، أشكركم كثيرا، وأنا سعيد بوجودي هنا بعدما غادرته منذ ثلاثين سنة، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ إذا طلبتم رأيي فقد كنتم في المستوى، بارك الله فيك .. "**تصفيق**".. كنتم، السيد الوزير، في المستوى من خلال الرد الدقيق والصريح، خاصة على التوضيحات المقدمة، ردا على انشغالات وتساؤلات أعضاء مجلس الأمة.

نمر الآن مباشرة للمصادقة على نص هذا القانون وذلك طبقا لأحكام المادة 80 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، وقبل أن نشرع في ذلك، أوافيكم ببعض المعلومات المتعلقة بهذه العملية:

– الحضور: 60 عضوا،
– الوكالات: 44 توكيلا.
– المجموع: 104.
– النصاب القانوني المطلوب هو أغلبية الحاضرين أي 53 صوتا.

وعليه، أعرض عليكم نص القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2022، للتصويت عليه بكامله:

– المصوتون بنعم ..... شكرا.
– المصوتون بلا ..... شكرا.
– الممتنعون ..... شكرا.

الوكالات:

– المصوتون بنعم ..... شكرا.
– المصوتون بلا ..... شكرا.
– الممتنعون ..... شكرا.

النتيجة:

– نعم: 104 أصوات.
– لا: (00) لا شيء.
– الامتناع: (00) لا شيء.

إذن، أعتبر أن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة قد صادقوا على نص القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2022، شكرا للجميع .."**تصفيق**".. وبهذه المناسبة أعطي الكلمة مجددا إلى السيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

يشرفني أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر بمناسبة التصويت على قانون تسوية الميزانية للسنة المالية 2022، وهذا بعد عرض النص وما تبعه من مناقشات وتدخلات، تم التطرق من خلالها إلى العديد من الانشغالات التي تخص تسيير المال العام، والهدف منه تحسين الأداء الحكومي في تسيير المالية العمومية.

في هذا الصدد، أؤكد لكم أن الحكومة تولي اهتماما بالغا بانشغالاتكم، بغية ترشيد النفقات وإضفاء المزيد من الشفافية في تسيير ميزانية الدولة، كما أننا على مستوى وزارة المالية نقوم بمراجعة الأساليب والإجراءات المالية المتبعة في تنفيذ الميزانية كما اقتضى الأمر.

أشكركم، السيد الرئيس، أشكركم السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر، أتمنى لقاءكم في فرص أخرى،

وأشكركم على الامتحان الذي مكنتموني أن أجتازه قبل قانون المالية إن كتب لنا البقاء واللقاء وشكرا.

..**"تصفيق"**..

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نلتقي، إن شاء الله، في موعد قانون المالية، وقبل ذلك، بودي أن أحيل الكلمة إلى السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية إن كان مستعدا، فليتفضل مشكورا.

السيد رئيس اللجنة المختصة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية،

إطارات وزارة المالية المحترمون،

أسرة الإعلام المحترمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، أغتنم هذه السانحة لأتقدم إلى السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد عزوز ناصري، باسمي الخاص ونيابة عن كل أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بأحر التهاني وأسمى التبريكات لانتخابه رئيسا لهيئتنا الدستورية، الموقرة، مع تمنياتنا لشخصه الكريم بالتوفيق والسداد في تأدية مهامه النبيلة على رأس هيئتنا وهو أهل لذلك، بإذن الله، فهو الرجل الذي تشبع بثقافة الدولة والمسؤولية والحكمة والرزانة طيلة مساره المهني الطويل في سلك القضاء والذي شغل فيه أسمى المراتب، تتويجا وعرفانا لمجهوداته الكبيرة في هذا السلك مرورا بالمجلس الدستوري كحارس أمين بجانب زملائه على ضمان احترام القانون الأسمى في البلاد، وانتهاء بتوليه عهدة انتخابية بالمجلس الشعبي الوطني، متلمسا تطلعات وانشغالات منتخبيه وبمجلسنا الموقر كعضو بارز في مراجعة وإثراء العديد من النصوص القانونية الأساسية، بطبيعة الحال، إنه لمسار حافل وثري في خدمة الدولة الجزائرية، فله منا كامل الاحترام والتقدير ..**"تصفيق"**..

بعد مصادقة مجلسنا على نص قانون تسوية الميزانية لسنة 2022، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل أعضاء مجلسنا الموقر على المناقشة الراقية والنوعية والتي ميزت المناقشة العامة لنص هذا القانون، وإلى زميلاتي وزملائي، أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، على التدخلات والانشغالات التي أبدوها خلال مناقشة ودراسة النص على مستوى اللجنة مع وزير المالية، ممثل الحكومة، وكما يتذكر الجميع، لقد تم إعداد ميزانية الدولة لسنة 2022 في ظل ظروف استثنائية وسط استمرار آثار جائحة كورونا مع التوجه نحو الانتعاش الاقتصادي، حيث إن اهتمام القيادة العليا للبلاد بالجانب الاجتماعي كان بارزا من خلال جملة من الإجراءات التي تم اتخاذها في سنة 2022، أبرزها مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور، تفعيل منحة البطالة، تنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط، الاحتفال بستينية الاستقلال، تنظيم القمة العربية، فضلا عن معالجة آثار وحرائق الغابات.

وبالرجوع إلى موضوع جلستنا اليوم، أقول إن قانون تسوية الميزانية يهدف إلى ضبط نتائج تنفيذ الميزانية العامة للدولة ويتم إعداده بعد اختتام السنة المالية لتسجيل الفوارق بين التوقعات الأولية وبين ما تم تحقيقه، فعلا، من إنجازات على أرض الواقع، هذا ويعتبر عرض نص قانون تسوية الميزانية أمام البرلمان بغرفتيه للمناقشة والمصادقة أداة بالغة الأهمية للمساءلة والرقابة البرلمانية البعدية على صرف المال العام والتي كرسها الدستور في مادته 156، ولاريب أن عرض نص قانون تسوية الميزانية أمام البرلمان سيساهم بما لا يدع مجالا للشك في تعزيز الشفافية، في تسيير الشؤون المالية لبلادنا من خلال تقديم النتائج الفعلية لتنفيذ الميزانية لأعضاء البرلمان وللرأي العام الوطني، من جهة، ورصد مواطن الضعف والنقص، من جهة أخرى، والعمل على استدراكها والتكفل بها مستقبلا.

وفي الختام، أشكر كل من عمل وبذل واجتهد من أجل تمكيننا من المعطيات المالية والمحاسبية الدقيقة التي تضمنها نص القانون، دون أن ننسى قضاة مجلس المحاسبة الذين يعتبرون شركاء موثوقين وأكفاء لنا كبرلمانيين من خلال تقاريرهم القيمة.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والمتابعة، أجدد لكم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، تهانينا الصادقة والخالصة لشخصكم الكريم، وأسأل المولى لكم مزيدا من

التوفيق والاحترام.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

.."تصفيق"..

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس اللجنة المختصة، السيد نور الدين تاج، على هذه الكلمة القيّمة، بالمناسبة أشكر المكتب وأعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على ما بذلوه من مجهودات في دراسة نص هذا القانون، كما أشكر أعضاء مجلس الأمة على مشاركاتهم ومداخلاتهم بالنقاش والمصادقة، الشكر موصول أيضا لعضوي الحكومة اللذين شاركانا أشغالنا.

لقد وددت في نهاية هذه الجلسة أن أشير إلى بعض النقاط ذات الصلة بالقانون موضوع الحال.

السيد الوزير،

زميلاتي، زملائي،

يعتبر قانون تسوية الميزانية ترجمة لمفهوم الرقابة البرلمانية على التنفيذ الفعلي للميزانية، حيث يلعب دورا هاما في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة، فهو قانون جوهري يهدف إلى تحقيق عدة أهداف منها:

– تقييم أداء الحكومة في تنفيذ السياسة المالية.

– التوازن المالي من خلال تحديد الإيرادات والنفقات بشكل دقيق.

– تعزيز الشفافية المالية من خلال تقديم معلومات مالية جادة وموثقة.

– تحسين إدارة الموارد من خلال تخصيص الموارد بشكل فعال ومراقبة النفقات.

– التحضير الأفضل للميزانيات المستقبلية، من خلال استخلاص الدروس وتصحيح الاختلالات في التقدير والتنفيذ.

– تعزيز المساءلة المالية من خلال محاسبة المسؤولين عن إدارة المال العام.

– تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على العجز المالي والديون العامة.

فهنيئا، مرة أخرى، للجزائر ولقطاع المالية، وشكرا لكم زميلاتي، زملائي، على مصادقتكم على هذا النص الهام الذي يندرج ضمن سياسات وتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الرامية إلى دعم وتوخي الدقة والصرامة اللازمة في إدارة الموارد لتعزيز الكفاءة والفعالية والمساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجزائر المنتصرة لترشيد المال العام ونبذ مختلف السلوكيات المشجعة على التسيب وعلى هدر المال العام.

زميلاتي، زملائي،

بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمالنا في جلستنا هذه، نستأنف أشغالنا، إن شاء الله، يوم الإثنين 23 جوان 2025 على الساعة التاسعة والنصف صباحا وستخصص الجلسة لعرض ومناقشة نص القانون الذي يعدّل ويتمّم القانون المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.

شكرا للجميع، تحيا الجزائر، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة التاسعة مساء

ملحق

1) نص القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2022

إنّ رئيس الجمهورية،

– بناءً على الدستور لاسيما المواد 139–12 و143 (الفقرة 2) و145 و148 و156 و184 منه؛

– وبمقتضى القانون العضوي رقم 18–15 المؤرخ في 22 ذو الحجة 1439 الموافق 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 89 منه؛

– وبمقتضى القانون رقم 80–04 المؤرخ في 01 مارس 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبي الوطني؛

– وبمقتضى القانون رقم 90–21 المؤرخ في 15 غشت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل والمتمم؛

– وبمقتضى الأمر رقم 95–20 المؤرخ في 19 صفر 1416 الموافق 17 يوليو 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم؛

– وبمقتضى القانون رقم 19–13 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، ينظم نشاطات المحروقات؛

– وبمقتضى القانون رقم 21–16 المؤرخ في 25 جمادى الأولى 1443 الموافق 30 ديسمبر 2021 المتضمن قانون المالية لسنة 2022؛

– وبمقتضى الأمر رقم 22–01 المؤرخ في 5 محرم 1444 الموافق 3 أوت 2022 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2022.

وبعد استشارة مجلس المحاسبة،

وبعد رأي مجلس الدولة،

وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه:

المادة الأولى: قدرت النتائج النهائية لإيرادات الميزانية العامة للدولة بعنوان السنة المالية 2022 بـ: سبعة آلاف وثلاثمائة وثمانية وخمسين مليار ومائتين وستة وخمسين مليون ومائتين وثلاثة وأربعين ألف وثمانمائة ثلاثة وعشرين دينار وأربعة وعشرين سنتيم (7.358.256.243.823،24 دج)، منه:

■ سبعة آلاف ومائتين وأربعة وأربعين مليار وثمانمائة وسبعة وستين مليون وأربعمائة واثنين وتسعين ألف وثلاثمائة وواحد وثمانين دينار واثنين وثمانين سنتيم (7.244.867.492.381،82 دج)، للإيرادات والحواصل والمداخيل المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة، المسجلة إلى غاية 31 ديسمبر 2022، وفقا للتوزيع حسب الطبيعة موضوع الجدول «أ» الملحق بهذا القانون؛

■ مائة وعشر مليار وخمسمائة وستة وعشرين مليون وسبعمائة وواحد وخمسين ألف وأربعمائة وواحد وأربعين دينار واثنين وأربعين سنتيم (110.526.751.441،42 دج)، بالنسبة للرصيد الناجم عن الاعتمادات المخصصة من الميزانية المقيدة في كتابات الخزينة؛

■ ملياري وثمانمائة واثنين وستين مليون دينار (2.862.000.000،00 دج)، لتسوية عملية مقيدة مرتين في الحساب 302–145 «صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومي».

المادة 2: حددت النتائج النهائية لنفقات الميزانية العامة للدولة لسنة 2022 بمبلغ عشرة آلاف وأربعمائة وخمسة وتسعين مليار وستمائة وخمسين مليون وسبعمائة وستة وستين ألف ومئتين وواحد وأربعين دينار وأربعة وعشرين سنتيم (10.495.650.766.241،24 دج)، منه:

■ سبعة آلاف وأربعمائة وثلاثة وأربعين مليار وثمانمائة وأربعة وخمسين مليون وسبعمائة وأربعة عشر ألف وثمانمائة وستة وسبعين دينار وسبعة وأربعين سنتيم (7.443.854.714.876،47 دج)، لنفقات التسيير موزعة حسب الوزارات طبقا للجدول «ب» الملحق بهذا القانون؛

■ ثلاثة ألاف وخمسين مليار ومائة وتسعة وستين مليون وأربعمائة وتسعة وخمسين ألف وخمسمائة واثنين وسبعين دينار وأربعة وسبعين سنتيم (3.050.169.459.572،74دج)، لنفقات التجهيز (مساهمات نهائية) موزعة حسب

القطاعات طبقا للجدول «ج» الملحق بهذا القانون؛

- مليار وستمائة وستة وعشرين مليون وخمسمائة وواحد وتسعين ألف وسبعمائة واثنين وتسعين دينار وثلاثة سنتيم (1.626.591.792،03دج)، للنفقات غير المتوقعة.

المادة 3: بلغ العجز النهائي الخاص بعمليات الميزانية لسنة 2022 والمخصص لمتاح ومكشوف الخزينة: ثلاثة ألاف ومائة وسبعة وثلاثين مليار وثلاثمائة وأربعة وتسعين مليون وخمسمائة واثنين وعشرين ألف وأربعمائة وثمانية عشر دينار (3.137.394.522.418،00 دج).

المادة 4: إن أرباح الحسابات الخاصة للخزينة المصفاة أو المقفلة المسجلة في 31 ديسمبر 2022، التي قدر مبلغها بـ: ألف ومائتين وواحد وأربعين مليار وأربعمائة وواحد وتسعين مليون ومائة واثنين ألف وأربعة وثلاثين دينار وخمسة وسبعين سنتيم (1.241.491.102.034،75 دج) مخصصة لحساب متاح ومكشوف الخزينة.

المادة 5: إن الخسائر الناجمة عن تسيير عمليات دين الدولة المسجلة في 31 ديسمبر 2022، التي حدد مبلغها بـ: خمسمائة وواحد وخمسين مليار وثلاثمائة وسبعة وستين مليون ومائة وثلاثين ألف وأربعمائة وواحد وستين دينار وثلاثة وثمانين سنتيم (551.367.130.461،83 دج) مخصصة لحساب متاح ومكشوف الخزينة.

المادة 6: تقدر التغيرات الصافية المخصصة لمتاح ومكشوف الخزينة للسنة المالية 2022 بـ:

- ألفين ومائة وأربعة وعشرين مليار وثلاثمائة واثنين وثلاثين مليون وستمائة وتسعة وثلاثين ألف وسبعمائة وخمسة وستين دينار وأربعة وأربعين سنتيم (2.124.332.639.765،44 دج) بعنوان التغير الإيجابي الصافي لأرصدة الحسابات الخاصة للخزينة؛
- ألف وخمسمائة وثمانية وثمانين مليار ومائتين وستة عشر مليون وأربعمائة وتسعة وتسعين ألف وسبعمائة وثمانية وسبعين دينار وثمانية وعشرين سنتيم (1.588.216.499.778،28 دج) بعنوان التغير الإيجابي الصافي لأرصدة حسابات الاقتراضات.

المادة 7: حدد الربح الإجمالي لحساب متاح ومكشوف الخزينة بعنوان السنة المالية 2022 بـ ألف ومائتين وخمسة وستين مليار ومائتين وثمانية وسبعين مليون وخمسمائة وثمانية وثمانين ألف وستمائة وثمانية وتسعين دينار وأربعة وستين سنتيم (1.265.278.588.698،64دج).

المادة 8: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في .....
الموافق لـ .....

عبد المجيد تبون

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2022
الجدول « أ»

إيرادات الدولة	تقديرات قانون المالية التكميلي	الانجازات	الإنجازات بـ %	الفارق	دج
				بالقيمة	بـ %
1.الموارد العادية					
1.1 الإيرادات الجبائية					
001-201 **حواصل الضرائب** المباشرة	1 311 776 809 000,00	1 257 008 248 084,59	95,82	- 54 768 560 915,41	- 4,18
002-201 **حواصل التسجيل والطابع**	93 156 753 000,00	93 943 976 689,18	100,85	787 223 689,18	0,85
003-201 **حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال**	1 251 477 669 000,00	1 297 243 775 474,80	103,66	45 766 106 474,80	3,66
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	547 764 308 000,00	535 502 824 023,08	97,76	- 12 261 483 976,92	- 2,24
004-201 **حواصل الضرائب غير المباشرة**	19 952 125 000,00	2 910 520 977,34	14,59	- 17 041 604 022,66	- 85,41
005-201 **حواصل الجمارك**	368 265 948 000,00	336 563 271 088,20	91,39	- 31 702 676 911,80	- 8,61
المجموع الفرعي (1)	3 044 629 304 000,00	2 987 669 792 314,11	98,13	- 56 959 511 685,89	- 1,87
1-2 الإيرادات العادية					
006-201 حواصل و مداخيل الأملاك الوطنية	62 726 050 000,00	67 007 398 243,02	106,83	4 281 348 243,02	6,83
007-201 الحواصل المختلفة للميزانية	191 216 710 000,00	223 584 827 678,63	116,93	32 368 117 678,63	16,93
008-201 الإيرادات النظامية	50 000 000,00	11 936 804,00	23,87	- 38 063 196,00	- 76,13
المجموع الفرعي (2)	253 992 760 000,00	290 604 162 725,65	114,41	36 611 402 725,65	14,41
1-3 الإيرادات الأخرى					
الإيرادات الأخرى	490 300 000 000,00	754 672 627 342,06	153,92	264 372 627 342,06	53,92
المجموع الفرعي (3)	490 300 000 000,00	754 672 627 342,06	153,92	264 372 627 342,06	53,92
مجموع الموارد العادية	3 788 922 064 000,00	4 032 946 582 381,82	106,44	244 024 518 381,82	6,44
2. الجباية البترولية					
011-201 الجباية البترولية	3 211 920 910 000,00	3 211 920 910 000,00	100,00	-	-
المجموع العام للإيرادات	7 000 842 974 000,00	7 244 867 492 381,82	103,49	244 024 518 381,82	3,49

التوزيع حسب الدوائر الوزارية للاعتمادات المفتوحة والاستهلاكات المسجلة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2022
الجدول «ب»

الوزارة	اعتمادات 2022			الفوارق بالقيمة (المراجعة–المستهلكة)	نسبة الاستهلاك
	المصادق عليها بموجب ق م ت	المراجعة	المستهلكة		
رئاسة الجمهورية	20 113 466 000,00	20 754 966 000,00	17 859 238 595,94	2 895 727 404,06	86,05
مصالح الوزير الأول	9 321 027 000,00	10 234 643 000,00	9 935 031 826,94	299 611 173,06	97,07
الدفاع الوطني	1 310 148 000 000,00	1 385 156 000 000,00	1 300 841 854 458,47	84 314 145 541,53	93,91
المالية	95 796 396 000,00	105 975 196 000,00	99 217 444 401,79	6 757 751 598,21	93,62
الخارجة و الجالية الوطنية في الخارج	45 151 073 000,00	68 689 560 000,00	67 902 857 916,40	786 702 083,60	98,85
الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية	680 479 547 000,00	812 995 853 000,00	775 637 069 299,33	37 358 783 700,67	95,40
العدالة	92 275 049 000,00	98 136 721 000,00	88 724 321 798,83	9 412 399 201,17	90,41
الطاقة و المناجم	86 329 388 000,00	86 732 638 000,00	84 397 808 261,66	2 334 829 738,34	97,31
الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة	263 950 000,00	263 950 000,00	115 518 583,97	148 431 416,03	43,77
المجاهدين وذوي الحقوق	234 004 057 000,00	234 553 899 000,00	223 440 893 309,07	11 113 005 690,93	95,26
الشؤون الدينية والأوقاف	30 524 049 000,00	35 494 754 000,00	32 854 782 640,83	2 639 971 359,17	92,56
التربية الوطنية	826 023 899 000,00	950 616 440 000,00	912 481 742 409,59	38 134 697 590,41	95,99
التعليم العالي والبحث العلمي	400 102 068 000,00	428 162 760 000,00	427 874 514 674,43	288 245 325,57	99,93
التكوين والتعليم المهنيين	63 258 660 000,00	68 794 160 000,00	66 421 823 860,11	2 372 336 139,89	96,55
الثقافة والفنون	17 083 228 000,00	21 518 338 000,00	21 234 200 448,35	284 137 551,65	98,68
الشباب والرياضة	61 551 702 000,00	89 277 491 000,00	80 118 354 460,61	9 159 136 539,39	89,74
الرقمنة والإحصائيات	819 770 000,00	819 770 000,00	730 761 986,31	89 008 013,69	89,14
البريد و الاتصالات السلكية واللاسلكية	3 234 347 000,00	3 435 906 000,00	2 810 364 511,42	625 541 488,58	81,79
التضامن الوطني و الاسرة و قضايا المرأة	136 485 576 000,00	144 887 026 000,00	139 228 696 310,75	5 658 329 689,25	96,09
الصناعة	4 941 276 000,00	5 582 771 000,00	4 497 225 856,88	1 085 545 143,12	80,56
الفلاحة والتنمية الريفية	521 149 616 000,00	698 032 999 000,00	695 061 194 363,91	2 971 804 636,09	99,57
السكن والعمران والمدينة	19 612 605 000,00	23 139 288 000,00	24 290 284 660,27	1 150 996 660,27	104,97
التجارة و ترقية الصادرات	55 874 651 000,00	146 331 816 000,00	139 148 835 540,67	7 182 980 459,33	95,09
الاتصال	23 633 320 000,00	28 286 917 000,00	26 130 188 668,61	2 156 728 331,39	92,38
الاشغال العمومية	16 566 813 000,00	19 051 369 000,00	19 148 824 665,52	97 455 665,52	100,51
النقل	11 271 222 000,00	12 361 664 000,00	11 736 087 254,43	625 576 745,57	94,94
الموارد المائية و الامن المائي	21 267 065 000,00	36 618 939 000,00	36 242 113 982,65	376 825 017,35	98,97
السياحة و الصناعة التقليدية	3 631 273 000,00	3 828 093 000,00	3 386 633 122,88	441 459 877,12	88,47
الصحة	540 510 808 000,00	642 980 206 000,00	640 876 661 524,81	2 103 544 475,19	99,67
العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي	538 875 080 000,00	538 932 239 500,00	517 944 945 349,59	20 987 294 150,41	96,11
العلاقات مع البرلمان	233 453 000,00	239 128 000,00	233 887 196,95	5 240 803,05	97,81
البيئة	2 752 149 000,00	2 772 149 000,00	2 323 035 608,64	449 113 391,36	83,80
الصيد و المنتجات الصيدية	2 773 210 000,00	2 850 210 000,00	2 416 214 377,65	433 995 622,35	84,77
الصناعة الصيدلانية	527 000 000,00	527 000 000,00	373 376 949,31	153 623 050,69	70,85
المجموع الفرعي	5 876 584 793 000,00	6 728 034 859 500,00	6 475 636 788 877,57	252 398 070 622,43	96,25
الأعباء المشتركة	1 820 427 644 000,00	968 977 577 500,00	968 217 925 998,90	759 651 501,10	99,92
المجموع العام	7 697 012 437 000,00	7 697 012 437 000,00	7 443 854 714 876,47	253 157 722 123,53	96,71

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التجهيز لسنة 2022 حسب القطاعات
الجدول "ج"

القطاعات	اعتمادات 2022			فوارق الاعتمادات (المراجعة المعبأة)دج	
	المصادق عليها بموجب ق م ت	المراجعة	المعبأة	بالقيمة	٪
الصناعة	4 797 017 000,00	5 030 017 000,00	3 764 431 000,00	1 265 586 000,00	25,16
المناجم والطاقة	1 755 000 000,00	1 755 000 000,00	1 755 000 000,00	-	–
الفلاحة والري	253 446 227 000,00	254 821 427 000,00	223 965 825 000,00	30 855 602 000,00	12,11
دعم الخدمات المنتجة	36 967 643 000,00	38 840 643 000,00	30 608 566 200,52	8 232 076 799,48	21,19
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	745 444 270 000,00	759 301 070 000,00	662 426 715 213,57	96 874 354 786,43	12,76
التربية و التكوين	231 724 205 000,00	234 322 205 000,00	209 999 968 176,69	24 322 236 823,31	10,38
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	195 319 428 000,00	196 703 728 000,00	177 067 907 918,98	19 635 820 081,02	9,98
دعم الحصول على سكن	200 862 475 000,00	205 352 475 000,00	121 790 799 000,00	83 561 676 000,00	40,69
مواضيع مختلفة	1 004 000 000 000,00	1 204 000 000 000,00	1 201 814 137 799,05	2 185 862 200,95	0,18
المخططات البلدية للتنمية	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	101 211 819 263,93	1 211 819 263,93	- 1,21
المجموع الفرعي للاستثمار	**2 774 316 265 000,00**	**3 000 126 565 000,00**	**2 734 405 169 572,74**	**265 721 395 427,26**	**8,86**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص و خفض نسب الفوائد)	536 539 657 000,00	536 539 657 000,00	315 764 290 000,00	220 775 367 000,00	41,15
مخصص لصندوق الاستثمار لفائدة الولايات الجديدة	10 000 000 000,00	10 000 000 000,00	-	10 000 000 000,00	100,00
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	227 270 000 000,00	222 253 000 000,00	-	222 253 000 000,00	100,00
احتياطي للنفقات غير متوقعة	365 044 250 000,00	144 250 950 000,00	-	144 250 950 000,00	100,00
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**1 138 853 907 000,00**	**913 043 607 000,00**	**315 764 290 000,00**	**597 279 317 000,00**	**65,42**
مجموع ميزانية التجهيز	**3 913 170 172 000,00**	**3 913 170 172 000,00**	**3 050 169 459 572,74**	**863 000 712 427,26**	**22,05**

2) أسئلة كتابية

1 ـ السيد لخضر مولاي سعدون
عضو مجلس الأمة
إلى السيد الوزير الأول

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

– كم تبلغ حظيرة السيارات الوطنية، حسب ما هو مسجل بالتطبيق الذي تعتمد عليه دائرتكم الوزارية على أساس البطاقة الرمادية وذلك كل من:

ـ السيارات السياحية؛
ـ السيارات النفعية؛
ـ حافلات نقل المسافرين؛
ـ الشاحنات.

– كم يبلغ إجمالي الحظيرة الوطنية للأنواع السابقة الذكر، التي تقل أعمارها عن عشر سنوات؟

تقبلوا– السيد الوزير الأول المحترم –فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 5 ماي 2025

لخضر مولاي سعدون
عضو مجلس الأمة

جواب السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:

لقد تلقيت بكل اهتمام، سؤالكم الكتابي الموجه للسيد الوزير الأول، المتعلق بطلب موافاتكم بإحصائيات حول حظيرة السيارات الوطنية.

وفي هذا الشأن، وبتوجيه من السيد الوزير الأول، يشرفني أن أنهي إلى كريم علمكم أن قطاعنا الوزاري وفقا لما ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 331 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 2018 الذي يحدد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يسهر على تنظيم ومتابعة حالة الأشخاص وممتلكاتهم وتنقلهم، وذلك لاسيما من خلال المصالح الإدارية التابعة للجماعات المحلية.

وعليه، ففي مجال متابعة سير المركبات عبر التراب الوطني، تعمل مصالح دائرتنا الوزارية على تسجيل المركبات وتسليم أصحابها البطاقات الرمادية التي تسمح لهم باستغلالها والسير على الطريق العام والانتفاع بها.

وفي هذا الشأن، تخضع إجراءات ترقيم هذه المركبات إلى أحكام كل من القانون رقم 01 – 14 المؤرخ في 19 أوت سنة 2001 المتعلق بتظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 23 – 317 المؤرخ في 6 سبتمبر سنة 2023 الذي يحدد شروط وكيفيات مسك البطاقية الوطنية لترقيم المركبات.

هذا الأخير، يشير إلى أن البطاقية الوطنية لترقيم المركبات تتشكل من مجموع المعطيات المتعلقة بالمركبات ومالكيها والأنظمة المعلوماتية المستعملة لمعالجة واستغلال هذه المعطيات.

وعليه، لابد من التأكيد على أن المعطيات المقيدة بذات البطاقية لا تتضمن سوى المركبات التي تم ترقيمها من قبل المصالح المخولة، ولا تشكل بأي حال من الأحوال إحصاءً للمركبات التي هي حاليا تسير على التراب الوطني.

ومن ثم، قصد التكفل بموضوع سؤالكم، من الجدير توجيه طلبكم إلى الديوان الوطني للإحصاء، كونه المؤسسة المحولة بإعداد وتوفير ونشر المعلومات المؤتمنة والمنتظمة والملائمة لاحتياجات الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين، وفقا لأحكام المرسوم التشريعي رقم 94 – 01 المؤرخ في 15 جانفي 1994 المتعلق بالمنظومة الإحصائية.

وتفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 14جوان 2025

ابراهيم مراد
وزير الداخلية والجماعات المحلية
والتهيئة العمرانية

2 – السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير العدل، حافظ الأختام

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23 – 06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023، المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16 –12 المؤرخ في25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

إن ما يشهده المجتمع الجزائري والأسرة الجزائرية من ارتفاع رهيب في نسبة الطلاق والخلع، يجعلنا ندق ناقوس الخطر، إذ تجاوز عدد متوسط حالات الطلاق أكثر من 60000 حالة سنويا منها في كثير من الحالات الطلاق التعسفي، في الوقت الذي أحصت المحاكم أكثر من 15000حالة عن طريق الخلع، وتجاوز عدد ضحايا الطلاق 150000طفل سنويا بمتوسط 3 أطفال لكل حالة طلاق، وكلها مؤشرات خطيرة تحتم علينا أن نبحث عن السبل والآليات التي نحد من خلالها من استشراء هذه الظاهرة، وذلك سعيا للحفاظ على الأسرة واستقرارها، وتلافي كل ما ينجر عن تشتتها من آفات ومفاسد اجتماعية ترهق كاهل الدولة والمجتمع وتكلفها الكثير، كما يحتم علينا الأمر أن نتساءل: هل أصبح قانون الأسرة غير قادر على تقديم الحلول اللازمة في ظل تغير الأفكار والتأثر بمجتمعات بعيدة عن قيمنا، وانخفاض مفهوم قدسية الزواج عند الأفراد؟

لذا يتوجب على المصالح المعنية – من وجهة نظرنا – أن تعيد النظر في إجراءات الطلاق والخلع وتشدد منها من باب الذرائع، وتجعل منه أمرا مكلفا وصعب المنال لا يكون إلا في الضرورة القصوى، وذلك ما يتماشى ومقاصد الشريعة التي جعلت آخر حل هو افتراق الزوجين بعد نفاد كل السبل في لمّ الشمل، كما يتوجب الاستعانة بخبراء ومختصين اجتماعيين لتشريح الظاهرة والوقوف على أسبابها والبحث عن حلول ناجعة لها.

السؤال: ما هي السبل التي تبحثونها لعلاج مشكلة ارتفاع حالات الطلاق والخلع والحد منها؟

وفي الختام، تقبلوا مني– سيدي الوزير المحترم –أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 3 ديسمبر2023

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي، المتعلق بسبل معالجة مسألة ارتفاع حالات الطلاق والخلع والحد منها، يشرفني إخباركم أن ظاهرة انحلال الرابطة الزوجية أصبحت منتشرة في السنوات الأخيرة على غرار العديد من الدول، لأسباب لا ترجع إلى أحكام قانونية بشكل أساسي وإنما لأسباب متعددة منها اجتماعية واقتصادية وثقافية.

لقد بينت الدراسات أن اللجوء إلى القضاء وتطبيق القانون يتم في آخر مرحلة من النزاع، ويكون مجرد ترسيم وإعلان لنهاية العلاقة الزوجية التي تكون قد انتهت فعليا قبل ذلك، لكن رغم ذلك، فإن المحكمة وهي تنظر في دعاوى فك الرابطة الزوجية بكل أشكالها، تقوم بإجراء محاولات الصلح بين الطرفين بكل الوسائل المتاحة، مع إمكانية الاستعانة بأهل الزوجين، أو أئمة أو علماء قصد إقناع الطرفين بالعدول عن فكرة الانفصال، خاصة في حالة وجود الأبناء، تماشيا مع الأحكام القانونية السارية، لأنه لا يمكن إلزامهما على استمرار العلاقة الزوجية المبنية أساسا على الرضا.

وعليه، فإن معالجة تفاقم ظاهرة فك الرابطة الزوجية تتطلب تكاتف جهود كل المتدخلين، لاسيما من خلال الدور التوعوي الذي تقوم به الهيئات والجمعيات المهتمة بقضايا الأسرة، والاهتمام بالمسائل ذات الصلة كتأهيل الشباب المقبلين على الزواج وتحسيسهم بالهدف الحقيقي للزواج وتحمل المسؤولية والحفاظ عليها، لأن الإشكال ليس قانونيا بقدر ما هو متعلق بالتغيرات الكبيرة التي طرأت على الأسرة بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام وانعكاس ذلك على سلوكيات الأفراد.

تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 16جوان 2025

لطفي بوجمعة
وزير العدل، حافظ الأختام

3– السيد عبد الباريء بوزنادة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التربية الوطنية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، بعد أداء واجب التحية؛

إن معاناة تلاميذ (مازر الزاوية) ببلدية جامعة ولاية المغير، والمتمثلة في التنقل اليومي لمسافات طويلة من مقر سكانهم إلى الثانويات المتواجدة ببلدية جامعة، سبب امتعاضا شديدا من التلاميذ وأوليائهم.

هذا التجمع الذي يبلغ عدد سكانه 13000 ساكن وأقرب ثانوية تبعد عن التجمع بـ 3 كلم موجودة في الحي الجديد بجامعة.

ومع تردي خدمة النقل وكثرة عدد التلاميذ الذي يفوق 400 طالب أدى بالسلطات المحلية إلى اختيار أرضية منذ سنة 2013 لاستيعاب الثانوية التي تحل معاناة التلاميذ والأولياء، على حد سواء.

لكل ما ذكر سابقا، فإننا نتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الكتابي التالي نصه:

– متى سيتم تسجيل وإنجاز ثانوية بمازر الزاوية بلدية جامعة، ولاية المغير؟

وفي انتظار ردكم الإيجابي، لكم منا – السيد الوزير – فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 2 جوان 2025

عبد الباريء بوزنادة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم من خلال سؤالكم الكتابي المحول إلينا بطرح انشغال يتعلق بتسجيل مشروع لإنجاز ثانوية بالتجمع السكني مازر الزاوية، بلدية جامعة، ولاية المغير؛ بهذا الصدد، وإذ أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، على اهتمامكم بقضايا قطاع التربية الوطنية، يشرفني أن أوافيكم بالتوضيحات التالية:

تعمل دائرتنا الوزارية بالتعاون مع مختلف القطاعات الأخرى، في إطار الخريطة المدرسية التي تهدف كأداة للتخطيط إلى التنظيم المتجانس لمواقع إنشاء مختلف أنماط مؤسسات التربية والتعليم العمومية، والهياكل الأساسية المرافقة لها على ضمان الفعالية والنجاعة من جهة، وتحديد الأولويات من جهة أخرى، بالاعتماد على جملة من المقاييس الخاصة بالهياكل، والتي ترتكز بالأساس على الكثافة السكانية والفئة المتمدرسة في كل مرحلة تعليمية، بالإضافة إلى وجود مؤسسات في المرحلة الأدنى، ضمانا لاستمرار توجيه التلاميذ إليها، وعلى أساس هذه المعايير والاعتمادات المالية السنوية ومدى توفر الأوعية العقارية المخصصة تتم عملية ترتيب الأولويات في توسيع حظيرة المنشآت المدرسية.

يعد التجمع السكني مازر الزاوية، من الأحياء التابعة لبلدية جامعة، حيث بلغ عدد التلاميذ المتمدرسين في مرحلة التعليم الثانوي خلال السنة الدراسية 2024/2025 القاطنين بهذا التجمع ما مجموعه 217 تلميذا، يتمدرسون بثانوية «خته محمد بن لخضر» المتواجدة ببلدية جامعة والتي تبعد حوالي 5 كلم عن مقر سكنهم، كما يستفيدون من الإطعام ومن النقل المدرسي.

أما بالنسبة لمقترح تسجيل مشروع ثانوية بالتجمع السكني مازر الزاوية، فقد أدرجته مصالح مديرية التربية بالولاية ضمن أولويات مقترحاتها لسنة 2026، وذلك بالرغم من قلة عدد تلاميذ الحي المتمدرسين في مرحلة التعليم الثانوي، علما أن أصغر ثانوية وفق نمطية البناءات المدرسية تبلغ طاقة استيعابها 600 مقعد بيداغوجي، إلا أن تجسيد المقترح يتوقف على عدد الثانويات التي ستخصص للقطاع ضمن برنامج الاستثمار لسنة 2026.

هذا، وتؤكد وزارة التربية الوطنية حرصها الدائم من خلال كافة مصالحها، على المتابعة الدقيقة لتطور تعداد التلاميذ عبر كل المؤسسات التربوية وضمان تقريب الهياكل المدرسية من أماكن سكنهم، كلما توفرت الشروط اللازمة لذات الغرض، من أجل توفير ظروف جيدة لتمدرسهم وتحسين نتائجهم المدرسية.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 22 جوان 2025

محمد صغير سعداوي
وزير التربية الوطنية

4 – السيد لخضر مولاي سعدون
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصحة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

يعاني قطاع الصحة في ولاية أم البواقي من نقص فادح في سيارات الإسعاف بسبب قدمها تارة وعدم استيعابها للضغط عبر كل إقليم الولاية، رغم كل المجهودات التي يبذلها منتسبو القطاع في إنقاذ حياة المرضى.

سؤالي هو:

متى سيتم تزويد الولاية بسيارات إسعاف مجهزة بأحدث التكنولوجيات، لتغطية الطلب الكبير على الخدمات الصحية بالولاية والمناطق المجاورة؟

تقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 13ماي2025

لخضر مولاي سعدون
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

إجابة سؤالكم المذكور بخصوص طلب تدعيم المؤسسات الصحية التابعة لولاية أم البواقي بسيارات إسعاف، يشرفني أن أوافيكم فيما يلي ببعض المعلومات المتعلقة بهذا الانشغال.

يُعد النقل الصحي من بين العناصر الأساسية في نظام الرعاية الصحية، فهو يضمن بلوغ أعلى درجات الاستجابة السريعة والآمنة لتقديم التكفل الطبي اللازم للمريض في الوقت المناسب، ولهذا يحرص قطاع الصحة على توفير هذا العنصر الحيوي على مستوى كل المؤسسات الصحية، خاصة نقاط المناوبة ومصالح الاستعجالات الطبية الجراحية.

بالنسبة لولاية أم البواقي، فهي تتوفر على أربع وأربعين (44)سيارة إسعاف، ثمان وعشرون (28) منها تابعة للمؤسسات الصحية الجوارية وست عشرة (16) سيارة تابعة للمؤسسات الاستشفائية، وستدعم الولاية بسيارات إسعاف جديدة، حيث سيتم خلال هذه السنة اقتناء أربع (4)سيارات إسعاف ستوزع على المؤسسات العمومية الاستشفائية المتواجدة بكل من عاصمة الولاية وعين مليلة وعين فكرون وعين البيضاء.

هذا، كما تم طلب تسجيل عملية لاقتناء أربع (4) سيارات إسعاف أخرى، ذلك م خلال مناقشة قانون المالسة لسنة 2006.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 22 جوان 2025

عبد الحق سايحي
وزير الصحة

5– السيد عبد الرؤوف فخر الدين غانم
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الدولة، وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إلى إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

بعد التحية والاحترام؛

في إطار الاهتمام البالغ من طرف السلطات العليا للبلاد قصد التكفل بانشغالات ساكنة قرى ومداشر الجنوب، خاصة النائية والقريبة من مناطق الظل، يطيب لي أن أتقدم إليكم – السيد وزير الدولة – بهذا السؤال الخاص بربط قرية الشقة، ولاية تقرت، بالغاز الطبيعي.

للعلم، وفي السنوات الأخيرة، لقد تم ربط قرى ومداشر البلدية والدائرة بهذه المادة الحيوية واستثنيت قرية الشقة لوحدها لأسباب تبقى مجهولة إلى اليوم.

من خلال كل ما سبق ذكره، أتوجه إليكم– السيد وزير الدولة –بهذا السؤال:

– ما هي الإجراءات التي تنوون اتخاذها من أجل تحقيق حلم ساكنة هذه المنطقة، المتعلق بربط المنطقة بالغاز الطبيعي؟

الجزائر، في 28 ماي 2025

عبد الرؤوف فخر الدين غانم
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي المتعلق بربط منطقة الشقة ببلدية العالية بولاية تقرت بالغاز الطبيعي، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين، لاسيما في الجنوب، استفادت ولاية تقرت من عدة برامج لربطها بالغاز الطبيعي، مما مكنها من تحقيق نسبة تغطية للغاز الطبيعي بلغت 84٪، ليبلغ عدد الزبائن43879 مشتركا.

كما استفادت الولاية من غلاف مالي، في إطار برنامج "مناطق الظل"، لربط 1450 منزلا بالغاز الطبيعي.

أما بالنسبة لقرية الشقة، موضوع سؤالكم الكتابي، فقد اقترحت السلطات المحلية إدراج هذه المنطقة التي تضم 580منزلا ومختلف المرافق الإدارية، كأولوية لربطها بالغاز في عام2026 ، في إطار برنامج 2026 – 2028. كما نؤكد أن القطاع يبقى على أهبة الاستعداد للتكفل بانشغالات المواطنين المتعلقة بالربط بالطاقة، فور استيفاء الشروط المالية والتقنية، ولن يدخر جهدا لإتمام هذه المهمة بنجاح.

تقبلوا، السيد العضو، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 22 جوان 2025

محمد عرقاب
وزير الدولة، وزير الطاقة
والمناجم والطاقات المتجددة

6 – السيد كمال خليفاتي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25غشت 2016، المعدل والمتمم، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الكتابي التالي نصه:

سيدي الوزير،

تبعا للإرسالية رقم 334 المؤرخة في 7 أفريل 2014، والمتعلقة بالقطاعات المعنية بنقل حق الإيجار، وعلى ضوء الطلبات المتزايدة لتسوية الوضعيات الإيجارية الخاصة بالسكنات والمحلات ذات الطابع غير السكني التي تم تخصيصها لفائدة المجالس الشعبية البلدية وتم إشغالها من طرف مستفيدين بصيغة غير رسمية، مع تسجيل العديد من الطلبات لتحويل حق الإيجار لفائدة أشخاص طبيعيين أو جمعيات شبابية، يشرفني أن أطرح على سيادتكم هذا السؤال الكتابي.

وبالنظر إلى أن الإرسالية المذكورة تتضمن قائمة بالإطارات المؤهلين قانونا لإمضاء مقررات التنازل دون أن يدرج ضمنها رؤساء المجالس الشعبية البلدية، ألتمس من سيادتكم التفضل بتوضيح ما يلي:

1 – هل يملك رؤساء المجالس الشعبية البلدية، بصفتهم منتخبين، الصلاحية القانونية لإمضاء شهادات أو مقررات التنازل عن حق الإيجار، سواء فيما يخص السكنات الوظيفية أو المحلات ذات الطابع غير السكني؟

2 – وفي حال كان الجواب بالنفي، ما هي الإجراءات الواجب اتباعها لتسوية هذه الوضعيات، خاصة تلك المطروحة على مستوى البلديات؟

3 – وهل تندرج هذه الحالات ضمن أحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 06 – 208 المؤرخ في 13 جوان 2006 المحدد لكيفيات نقل حق الإيجار للسكنات الوظيفية؟

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 أفريل 2025

كمال خليفاتي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

من خلال الإرسال، تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح انشغالكم المتعلق بالصلاحية القانونية لإمضاء شهادات أو مقررات التنازل عن حق الإيجار.

وعليه، يشرفني أن أحيط سيادتكم علما بأن تحويل حق الإيجار للسكنات الوظيفية يخضع للسلطة التقديرية للهيئة

الوصية (قطاع الداخلية)؛ وبالنسبة للسكنات الوظيفية المسيرة من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري، التي تم تخصيصها للإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية، طبقا لأحكام المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 98 – 42 المؤرخ في 1 فبراير 1998 المحدد لشروط وكيفيات الحصول على السكنات العمومية الإيجارية ذات الطابع الاجتماعي، وكذا التي تم تخصيصها لهذه الإدارات قبل صدور هذا المرسوم، فهي تخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06 – 208 المؤرخ في 13 جوان 2006 الذي يحدد كيفيات تحويل حق الإيجار للسكنات ذات الطابع الاجتماعي المخصصة للإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الإطارات المؤهلين قانونا لإمضاء مقررات التنازل، وفقا للمادتين 2 و3 من المرسوم التنفيذي رقم 06 – 208 المؤرخ في 13 جوان 2006 المذكور أعلاه، يتم تعيينهم من طرف الهيئة الوصية التي استفادت من تخصيص هذا النوع من السكنات.

كما ألفت انتباهكم إلى أن السكنات ذات الطابع الاجتماعي المخصصة للإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية، ابتداء من صدور المرسوم التنفيذي، السالف الذكر، ليست معنية بتحويل حق الإيجار، كما أن هذه السكنات تم اقتطاعها من برامج السكنات الاجتماعية طبقا للأحكام التنظيمية المعمول بها، والهدف المرجو من خلال تخصيص هذه السكنات هو ضمان تنقل إطارات الدولة، وبالتالي ضمان السير الحسن للمصالح المستفيدة من هذا التخصيص.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 23 جوان 2025

محمد طارق بلعريبي
وزير السكن والعمران والمدينة

7 – السيد كمال خليفاتي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الكتابي التالي نصه:

قصد تسليط الضوء على الوضعية المقلقة التي يعيشها سكان موقع 2000 مسكن بالقطب الحضري سيدي سرحان، التابع إداريا لبلدية بوعينان بولاية البليدة، نتيجة تعطل أشغال التهيئة الخارجية وظهور انسدادات خطيرة في شبكة الصرف الصحي، رغم أن توزيع السكنات لم يمض عليه سوى سنة ونصف تقريبا، وحسب شكاوى المواطنين، فقد أدى انسداد قنوات الصرف الصحي إلى تسرب المياه القذرة داخل الأقبية وبين العمارات، في غياب أي تدخل فعال لإصلاح هذه الوضعية، مما ينذر بكارثة صحية وبيئية خصوصا مع اقتراب فصل الصيف.

كما يعاني السكان من غياب أشغال التهيئة الضرورية، على غرار تعبيد الطرقات، بناء الدروج، تسييج المواقع، الإنارة العمومية، والمساحات الخضراء، الأمر الذي أثر سلبا على جودة الحياة داخل الحي.

وقد علمنا أن وكالة "عدل" قامت بفسخ العقد مع الشركة الأولى المكلفة بأشغال التهيئة، غير أن هذه الأخيرة اعترضت على قرار الفسخ وما تزال القضية مطروحة أمام الجهات القضائية، مما زاد من تعقيد الوضع وتأخر التدخل الفعلي.

وعليه، نرجو من معاليكم التفضل بالإجابة على الأسئلة التالية:

1 – ما هي الإجراءات المستعجلة التي تعتزم مصالحكم اتخاذها لإصلاح شبكة الصرف الصحي بموقع 2000 مسكن سيدي سرحان؟ ومتى ستستأنف أشغال التهيئة الخارجية (VRD) بصفة فعلية ونهائية؟

2 – هل سيتم فتح تحقيق تقني لمراجعة مدى احترام دفتر الشروط ومعايير الإنجاز من طرف الشركة الأولى؟ وما هي التدابير التي سيتم اتخاذها لضمان عدم تكرار مثل هذه الاختلالات في مشاريع سكنية مستقبلية؟

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 5 ماي 2025

كمال خليفاتي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

من خلال الإرسال، تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح انشغالكم المتعلق بوضعية حي 2000 سكن بسيدي سرحان، ولاية البليدة.

وعليه، يشرفني أن أحيط سيادتكم علما بالتوضيحات التالية:

-بخصوص شبكة الصرف الصحي:

لقد تم الاتصال بمصالح الديوان الوطني للتطهير، حيث قامت فرقة الصيانة المختصة بتنفيذ تدخل عاجل بتاريخ 11جوان الجاري لإزالة الانسدادات المتراكمة بالبالوعات وقنوات الصرف الصحي، بما في ذلك المناطق الواقعة بين العمارات، وقد شملت العملية استخدام معدات ميكانيكية متخصصة مزودة بمضخات ذات ضغط عال، لإنجاز أعمال التنظيف المطلوبة.

– بخصوص استئناف أشغال التهيئة الخارجية:

لقد تم تعيين مؤسسة (ETB REVCO) لإنجاز ما تبقى من الأشغال، مع إصدار الأمر بانطلاق الأشغال بتاريخ 2 ديسمبر 2024، وذلك بعد فسخ الصفقة مع المؤسسة الأولى المكلفة بإنجاز أشغال التهيئة والطرقات المختلفة (Eurl ACTCE Lokmane) في 10 جوان 2024، وهي في نزاع قضائي مع وكالة "عدل"، الأمر الذي تسبب في إصدار الأمر بتوقيف الأشغال منذ 3 ديسمبر2024 ، إلى غاية إصدار تقرير الخبرة من طرف الخبير الذي ستعينه المحكمة، وبالتالي، استكمال ما تبقى من الأشغال ورفع جميع التحفظات في الموقع.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 23 جوان 2025

محمد طارق بلعريبي
وزير السكن والعمران والمدينة

8 – السيد كمال خليفاتي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

في إطار المساعي الوطنية الرامية إلى تطوير وتحديث وسائل النقل الحضرية، وتثمين الإمكانات السياحية والطبيعية التي تزخر بها ولاية البليدة، لاسيما منطقة الشريعة الجبلية، وبالرجوع إلى مخرجات قانون المالية 2025، حيث يعد مشروع "تلفيريك البليدة" من بين المرافق الحيوية ذات الطابع الاستراتيجي، نظرا لدوره المحوري في:

– فك العزلة عن الأحياء الجبلية.

– تسهيل تنقل المواطنين والسياح نحو منطقة الشريعة.

– الإسهام في تعزيز السياحة الإيكولوجية والتنمية المستدامة.

– تخفيف الضغط عن وسائل النقل التقليدية والتقليل من الآثار البيئية السلبية.

سؤالي هو:

– ما هي الخطوات العملية التي تم اتخاذها في إطار دراسة إعادة تأهيل وتحديث «تلفريك البليدة»؟

– هل تم الانتهاء من الدراسات التقنية الخاصة بالمشروع؟ وهل تم اختيار المؤسسات المكلفة بالإنجاز؟

– وما هي الآجال المحددة لانطلاق الأشغال الفعلية في الميدان؟

وتفضلوا، سيادة الوزير، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 ماي 2025

كمال خليفاتي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السيد العضو المحترم، تحية طيبة وبعد؛

تفضلتم– السيد العضو مشكورين –بطرح سؤال كتابي يتعلق بمشروع إعادة تأهيل المصعد الهوائي بالبليدة.

في هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات والتوضيحات التالية:

أنجز المصعد الهوائي للبليدة والذي يقع، كما تعلمون، في الحظيرة الوطنية بالشريعة، عام1984 ، ويتكون من شطرين

بطول إجمالي يبلغ 7.070 مترا:

– الشطر الأول بطول 3.950 مترا، يربط محطة البليدة بمحطة بني علي (المحطة الوسطى).

– الشطر الثاني بطول 3.120 مترا، يربط محطة بني علي بمحطة الشريعة.

يضم هذا المصعد 138 مقصورة تتسع كل منها لستة أشخاص وتستغرق الرحلة حوالي 25 دقيقة بمعدل نقل الركاب يقدر بـ 900 راكب في الساعة.

للإشارة، فقد أوكل استغلاله عند وضعه في الخدمة إلى شركة (ECUTRUB) (شركة النقل الحضري البلدي بالبليدة) من سنة 1986 إلى سنة 1994، وتوقف تشغيله من سنة 1994 إلى سنة 2008.

وفي سنة 2026، تم تكيف مؤسسة مترو الجزائر(EMA) بإعادة تشغيل هذا المصعد الهوائي، حيث وبعد إجراء تفتيش وفحص شامل أعيد تشغيله سنة 2008 وأوكل استغلاله إلى مؤسسة النقل الحضري في البليدة(ETUB) من سنة 2008 إلى سنة 2016.

وفي سنة 2016، تم تكليف شركة النقل الجزائرية بالكوابل (ETAC)باستغلال المصعد الهوائي للبليدة، حيث وبعد إجراء عملية دورية للتفتيش والفحص الشامل، تم تشغيل هذه المنشأة من سنة 2016 إلى غاية توقفه سنة 2023.

يجدر الذكر في هذا الموضوع بأن المصاعد الهوائية تخضع لمعايير خاصة وصارمة في مجال السلامة، بحيث تستوجب إجراء فحوصات دورية لأجهزة السلامة وكذا تفتيشا شاملا للمصعد وذلك في الآجال المحددة في المعايير الفنية والدليل التقني للمُصنع.

أما بخصوص الخطوات العملية التي تم اتخاذها في إطار دراسة إعادة تأهيل وتحديث المصعد الهوائي، نشير أن مشروع دراسة إعادة تأهيل وتحديث المصعد الهوائي قد تم إدراجه ضمن ميزانية سنة2024 ، وعليه تم الإعلان عن طلب عروض لإنجاز هاته الدراسة بتاريخ 29 ديسمبر 2024 التي خلصت إلى استلام عرضين بتاريخ 16 فيفري 2025، وبعد الانتهاء من عملية التقييم تبين أن العرضين المقدمين لا يستوفيان الشروط المطلوبة وغير مطابقين لدفتر الشروط، وعليه تم الإعلان عن عدم تأهيلهما بتاريخ 26 مارس2025.

ونظرا لهذه الوضعية، وحرصا على تفادي عدم جدوى المناقصة مرة أخرى، تم العمل على مراجعة دفتر الشروط الذي سوف يعرض على مستوى لجنة الصفقات العمومية قصد دراسته والمصادقة عليه.

وعليه، سيتم في غضون شهر جويلية المقبل، إعادة إعلان عن طلب عروض جديدة، لاختيار مكتب دراسات مؤهل سيكلف بدراسة إعادة تأهيل وتحديث المصعد الهوائي الحالي، على أن يتم بالتنسيق مع قطاع النقل المستغل للمصعد، اقتراح تسجيل عملية لتنفيذ أشغال التأهيل، وذلك بعد استكمال الدراسة.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 23 جوان 2025

لخضر رخروخ
وزير الأشغال العمومية
والمنشآت القاعدية

9 – السيد عبد الرحمان بلهيبة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير المالية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم.

سيدي الوزير المحترم،

لي كامل الشرف أن أتوجه إليكم بهذا السؤال الكتابي، قصد التماس توضيحات بخصوص إمكانية استفادة الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي، الناشطة في إطار العمل التضامني على مستوى ولايات الوطن، من دعم مالي يخصص لها ضمن ميزانية الولاية.

إن هذه الجمعيات تلعب دورًا محوريا في دعم الفئات الهشة وتعزيز المبادرات الشبابية في مختلف القطاعات، ما يجعل من الضروري توفير آليات دعم فعالة لتمكينها من أداء مهامها في أحسن الظروف، خاصة في ظل العناية التي توليها السلطات العليا، وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية، للنشاط الجمعوي.

سؤالي هو:

– هل تسمح النصوص القانونية والتنظيمية الحالية بتخصيص إعانات مالية من ميزانية الولاية لفائدة هذا النوع من الجمعيات؟

– ما هي البنود أو البرامج التي يمكن إدراج هذه الإعانات ضمنها؟

– وما هي الشروط أو المعايير التي يجب أن تتوفر في الجمعيات المعنية للاستفادة من هذا الدعم؟

في انتظار إجابتكم، تقبلوا، سيدي الوزير، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 جوان 2025

عبد الرحمان بلهيبة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

بموجب الإرسال، تمت موافاتي بالسؤال الكتابي الذي تفضلتم بطرحه بخصوص طلب توضيح قانوني، حول إمكانية استفادة الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي من إعانات مالية من ميزانية الولاية، وكذا الشروط والمعايير التي يجب أن تتوفر في هذه الجمعيات للاستفادة من تلك الإعانات.

ردا على ذلك، يشرفني أن أعلمكم بأنه طبقا لأحكام القانون رقم 12–06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات، لاسيما المادة 34 منه، يمكن لكل جمعية تعترف لها السلطة العمومية أن نشاطها ذو صالح عام و/ أو منفعة عمومية أن تستفيد من إعانات ومساعدات مادية من الدولة أو الولاية أو البلدية وكل مساهمة أخرى سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة بشروط.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه تمنح الإعانات، سالفة الذكر، حسب الكيفيات والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بها في هذا المجال، لاسيما القانون رقم 12–06 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المذكور أعلاه، وكذا المادة 101 من القانون رقم 99–11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، والمرسوم التنفيذي رقم 01–351 المؤرخ في 10 نوفمبر 2001 المتضمن تطبيق أحكام المادة 101 من القانون رقم 99–11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، سالف الذكر، والتعليمة رقم 1344 المؤرخة في 21 جويلية 2016، المتعلقة بكيفيات مراقبة الإعانات الممنوحة من طرف الدولة والجماعات المحلية للجمعيات.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 13 جويلية 2025

عبد الكريم بوالزرد
وزير المالية

10 – السيد عبد الرحمان بلهيبة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير المالية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المعدل والمتمم، يشرفني أن أرفع إلى سيادتكم هذا السؤال الكتابي، المتعلق بوضعية عدد من المنتخبين المحليين الدائمين، المنتدبين في مناصبهم الأصلية في مختلف الإدارات والقطاعات العمومية، وذلك لأداء مهامهم الانتخابية بالمجالس الشعبية البلدية والولائية.

وحسب التنظيم المعمول به، لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 13–191 المؤرخ في 25 فيفري 2013، فإن فئة من هؤلاء المنتخبين المنتدبين تواصل تقاضي رواتبها عن طريق مؤسساتها الأصلية، استنادًا إلى رتبتهم أو منصبهم قبل الانتداب.

غير أن هؤلاء يواجهون اليوم وضعية غير مفهومة، حيث تم حرمانهم من الاستفادة من مختلف الزيادات في الأجور التي أقرتها السلطات العليا في الدولة خلال السنوات الأخيرة، لاسيما:

– الزيادات الناجمة عن رفع النقطة الاستدلالية لسنة 2022، ثم 2023، ثم 2024؛

– الزيادات الناتجة عن مراجعة القوانين الأساسية لبعض القطاعات، مثل قطاع التربية؛

– وكذا الترقيات أو التغييرات في الوضعيات المهنية التي كان من المفترض أن تُحسب تلقائيا في أجورهم حتى أثناء فترة الانتداب.

ويستند هذا الحرمان، في الغالب، إلى تأويل للتعليمة

الوزارية المشتركة رقم 06 المؤرخة في 28 أكتوبر 2013، التي فُهم منها أن الراتب يُجمد عند تاريخ الانتداب ولا يتغير رغم التطورات التي قد تحدث في شبكة الأجور بالمؤسسة الأصلية.

السيد الوزير،

إن هذه الوضعية تطرح عدة تساؤلات، خاصة وأن الأمر رقم 06–03 المؤرخ في 15 جوان 2006، ينص صراحة على احتفاظ الموظف المنتدب بكافة حقوقه في الترقية والتقاعد وغيرها من الحقوق المرتبطة بمساره المهني.

سؤالي هو:

– لماذا لا يستفيد هؤلاء من الزيادات التي مست كافة موظفي الدولة، رغم أنهم لا يزالون يُعتبرون قانونيا موظفين في وضعية انتداب وليسوا مفصولين أو مستقيلين؟

– كيف يمكن تفسير هذا التمييز بين موظف منتدب وزميله الذي بقي في نفس الرتبة في إدارته الأصلية واستفاد من كامل الزيادات؟

في انتظار ردكم وتوضيحاتكم، تقبلوا – السيد الوزير – فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 1 جوان 2025

عبد الرحمان بلهيبة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

بموجب الإرسال، تمت موافاتي بالسؤال الكتابي الذي تفضلتم بطرحه بخصوص عدم استفادة المنتخبين المحليين المنتدبين من مراجعة رواتبهم، بعد تطبيق الشبكة الاستدلالية الجديدة لمرتبات الموظفين، والذين اختاروا الاستفادة من رواتبهم بعنوان إدارتهم الأصلية، وكذا تفسير التمييز بين راتب الموظف المنتدب لشغل عهدة انتخابية والموظف الذي لا يزال يزاول مهامه في نفس الإدارة.

جوابا، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

إن المرسوم التنفيذي رقم 13–191 المؤرخ في 25 فيفري 2013 الذي يحدد شروط انتداب المنتخبين المحليين والعلاوات الممنوحة لهم، لم ينص على إمكانية مراجعة العلاوة الممنوحة للمنتخبين المحليين الذين اختاروا راتبهم الشهري بعنوان إدارتهم الأصلية، وذلك في حالة تطور الراتب في الإدارة الأصلية، هذا من جهة.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الراتب محدد بدقة بموجب أحكام النقطتين 2 و7 من التعليمة الوزارية المشتركة رقم 06 المؤرخة في 28 أكتوبر 2013، التي تحدد كيفيات تطبيق أحكام المرسوم التنفيذي رقم 13–91 المؤرخ في 25 فيفري 2013 الذي يحدد شروط انتداب المنتخبين المحليين والعلاوات الممنوحة لهم، حيث يوافق متوسط الراتب السنوي (12/1) للسنة التي تسبق الانتداب.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 14 جويلية 2025

عبد الكريم بوالزرد
وزير المالية

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 24 محرّم 1447
الموافق 20 جويلية 2025

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — **ISSN** 1112-2587